



الجمهورية اليمنية
جامعة العلوم والتكنولوجيا
كلية التعليم المفتوح

القسم : المحاسبة والتمويل

البرنامج : المحاسبة

دور المعلومات المحاسبية في تحسين جودة صنع القرار في ظل
الأهداف المتعارضة

(دراسة ميدانية على مؤسسات النفع العام في الكويت)

قُدم هذا البحث لاستكمال متطلبات الحصول على درجة البكالوريوس في
برنامج المحاسبة

إعداد

الطالب/ وهبي غالب عبده علي الرعدي

الرقم الجامعي: 200714119

إشراف

الدكتور/ عبدالله حسن المنهوري

العام الجامعي : 2012 / 2013م



"وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا"

صدق الله العظيم

(سورة طه - الآية 114)

الإهداء

إلى الأعلى لدي
إلى روح والدي الغالي (رحمه الله)
إلى والدتي الغالية (حفظها الله)
إلى أحبتي جميعاً

..شكر وتقدير..

الحمد والشكر قبل كل شيء لله جل في علاه على أنعمه التي لا حصر لها وعلى أن وفقني للانتهاء من هذا البحث، ثم الشكر الجزيل للدكتور/ عبدالله حسن المنهوري الذي تكرم بالإشراف على بحثي هذا ولا يسعني إلا أن أقول له جزاكم الله خيراً ونفع بعلمكم.

الشكر الجزيل ايضاً لوالدتي الحبيبة وزوجتي الغالية وإخوتي الأفاضل الذين ساعدوني كثيراً وكانوا لي سنداً وعوناً.

وفي الأخير اتقدم بالشكر الجزيل لكل من كان له دور في انجاح هذا البحث.

جزاكم الله خيراً

الباحث

قائمة المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
ج	- الإهداء
د	- شكر وتقدير
هـ	- قائمة المحتويات
ز	- قائمة الجداول
ح	- قائمة الأشكال
ط	- ملخص البحث
1	- القسم الأول: الإطار العام
1	- الفصل الأول: المقدمة ومنهجية البحث
1	- مقدمة البحث
3	- مشكلة البحث
3	- فرضيات البحث
5	- أهداف البحث
5	- أهمية البحث
6	- حدود البحث
7	- إجراءات البحث
7	- منهج البحث
7	- مجتمع البحث وعينته
7	- أدوات البحث
8	- أساليب التحليل الإحصائي
9	- الفصل الثاني: الدراسات السابقة
11	- القسم الثاني: الجانب النظري للبحث
11	- الفصل الأول: المحاسبة كنظام للمعلومات
11	- تعريف المحاسبة وتطورها
12	- مفهوم المحاسبة كنظام للمعلومات
15	- خصائص النظام المحاسبي كنظام للمعلومات
15	- مفهوم المعلومات المحاسبية
17	- أهمية المعلومات المحاسبية والحاجة إليها
21	- تصنيف المعلومات المحاسبية
22	- خصائص المعلومات المحاسبية
27	- معايير جودة المعلومات المحاسبية
28	- مستخدمو المعلومات المحاسبية

30	- الفصل الثاني: المعلومات المحاسبية ودورها في اتخاذ القرارات الإدارية
30	- مفهوم عملية اتخاذ القرار
31	- أنواع القرارات وتصنيفاته
32	- أهمية اتخاذ القرارات
33	- القرار الإداري الجيد
33	- دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات
35	- دور المحاسب والمدير في اتخاذ القرارات
36	- مدى صلاحية المعلومات المحاسبية كأساس لترشيد القرارات
38	- القسم الثالث: الجانب الميداني للبحث
38	- الفصل الأول: إجراءات تطبيق الدراسة
39	- الفصل الثاني: النتائج وتحليل وتفسير النتائج
39	- أولاً: خصائص عينة الدراسة
40	- ثانياً: تحليل ومناقشة النتائج وفق فرضيات الدراسة
51	- ثالثاً: نتائج الدراسة
53	- رابعاً: التوصيات
54	- المراجع
57	- الملاحق

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
39	خصائص عينة الدراسة حسب بياناتهم الأولية	1
40	المقياس المستخدم في الاستبانة	2
40	نتائج الاختبار التائي حول المتوسط النظري (3) لمدى اعتماد الادارة على القوائم المالية في الحصول على المعلومات المحاسبية	3
42	نتائج الاختبار التائي حول المتوسط النظري (3) الخصائص والمتطلبات الاساسية الواجب توافرها في المعلومات المحاسبية	4
43	نتائج الاختبار التائي حول المتوسط النظري (3) مدى استخدام الإدارة للمعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية	5
44	نتائج الاختبار التائي حول المتوسط النظري (3) مدى توفر للمعلومات المحاسبية اللازمة لاتخاذ القرارات الإدارية	6
45	اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA لجوانب دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات تبعاً لنوع الجمعية	7
46	نتائج اختبار (LSD) للدلالات البعدية الخاصة بالمجموع الكلي للمجالات حسب نوع الجمعية	8
47	اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA لجوانب دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات تبعاً لعمر الجمعية بالسنوات	9
48	اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA لجوانب دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات تبعاً للمسمى الوظيفي	10
49	اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA لجوانب دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات تبعاً لاختلاف المؤهل العلمي	11
50	نتائج اختبار (LSD) للدلالات البعدية الخاصة بالمجموع الكلي للمجالات حسب نوع الجمعية	12

قائمة الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
12	خطوات تدفق المعلومات	1
13	التقارير المالية كمخرجات للنظام المحاسبي والأطراف المُستفيدة منها	2
17	توضيح العلاقة بين كمية المعلومات ووقت اتخاذ القرار	3
22	الخصائص الكيفية للمعلومات المحاسبية حسب FASB	4
28	الفئات المختلفة لمستخدمي معلومات النظام المحاسبي في الوحدة الاقتصادية	5
30	مخطط عمليات اتخاذ القرار الإداري على ضوء المعلومات الداخلة	6

ملخص البحث

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد وبيان دور المعلومات المحاسبية في تحسين جودة صنع القرار في ظل الأهداف المتعارضة في مؤسسات النفع العام العاملة في الكويت.

ولتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي بمدخله الأول (الوثائقي) من خلال اعتماده على الكتب والمراجع والدوريات والدراسات السابقة والمواقع الالكترونية لتغطية الجانب النظري من الدراسة، ومدخله الثاني (المسحي الاجتماعي) لجمع البيانات اللازمة ميدانياً باستخدام الاستبانة والتي تم تصميمها لهذا الغرض، والتي تم عرضها على مجموعة من المحكمين للتأكد من صدقها كأداة للبحث.

وقد خلصت الدراسة الى مجموعة من النتائج من أهمها:

1. بينت الدراسة أن مدى اعتماد الإدارة على القوائم المالية في الحصول على المعلومات المحاسبية كبير بنسبة اجمالية 85.7%.
2. بينت الدراسة أن مدى توافر الخصائص والمتطلبات الأساسية الواجب توافرها في المعلومات المحاسبية كبير بنسبة اجمالية 83.6%.
3. بينت الدراسة أن مدى استخدام الإدارة للمعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية كبير بنسبة اجمالية 84.8%.
4. بينت الدراسة أن المعلومات المحاسبية اللازمة لاتخاذ القرارات متوفرة بشكل جيد جداً حيث بلغت النسبة الإجمالية 81.8%.
5. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في "مدى اعتماد الإدارة على القوائم المالية في الحصول على المعلومات المحاسبية" و "مدى استخدام الإدارة للمعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية" عند مستوى 0.05 فأقل تبعاً لاختلاف نوع الجمعية.
6. هناك فروق ذات دلالة إحصائية للمجالين في "مدى توافر الخصائص والمتطلبات الأساسية الواجب توافرها في المعلومات المحاسبية" و "مدى توفر المعلومات المحاسبية اللازمة لاتخاذ القرارات الإدارية" عند مستوى 0.05 فأقل تبعاً لاختلاف نوع الجمعية.
7. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في كل المجالات تبعاً لاختلاف عمر الجمعية بالسنوات.
8. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في كل المجالات عند مستوى 0.05 فأقل تبعاً لاختلاف المسمى الوظيفي.
9. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مدى اعتماد الإدارة على القوائم المالية في الحصول على المعلومات المحاسبية عند مستوى 0.05 فأقل تبعاً لاختلاف المؤهل العلمي.
10. هناك فروق ذات دلالة إحصائية للمجالات (الثاني والثالث والرابع) عند مستوى 0.05 فأقل تبعاً لاختلاف المؤهل العلمي.

وخرجت الدراسة بالتوصيات التالية:

1. ضرورة دعم الإدارة العليا في جمعيات النفع العام لأقسام ودوائر المحاسبة وتزويدها بالكفاءات والخبرات اللازمة، والحرص على تدريب وتطوير الكادر المحاسبي، لتنفيذ الأعمال المحاسبية وتقديم تقارير وقوائم متابعة دورية لتسهيل عملية حصول الإدارة على المعلومات أولاً بأول وتسوية أي انحرافات قد تحدث.
2. ضرورة استخدام منظمات النفع العام للموازنات التخطيطية أو التقديرية لأهميتها كأداة لمساعدة الإدارة في مهمتها لاتخاذ القرارات الإدارية.

3. ضرورة التوسع في استخدام المعلومات المحاسبية في عمليات التخطيط بكافة أنواعها، ورسم السياسات المستقبلية لمنظمات النفع العام العاملة في الكويت.
4. أن تقوم منظمات النفع العام بعمل مقارنات لقوائمها المالية مع القوائم المالية لشركات أخرى تعمل في نفس المجال باستمرار، لأن ذلك يعطي تقييم أفضل لوضع الجمعية، ومن ثم العمل على تحسين ذلك الوضع من الناحية الإدارية والمالية.
5. إعداد وتأهيل متخذي القرارات الإدارية "وخصوصاً من يحملون مؤهلات أقل من الدبلوم" في مجال التحليل المالي وعقد الدورات في مجال اتخاذ القرارات ليتمكنوا من معالجة المواقف الإدارية التي تتطلب قرارات صعبة، مما يسهم في زيادة قدرة متخذي القرارات في التعامل بفاعلية مع المعلومات المحاسبية.
6. ضرورة التعرف على طبيعة المعلومات التي تحتاجها كل فئة إدارية ومراعاة اختلاف الفئات المستخدمة للمعلومات وتعدد احتياجاتهم، وكذلك توفير المعلومات اللازمة لنماذج اتخاذ القرارات وذلك لرفع كفاءة وفعالية المعلومات المحاسبية، وتحقيق أقصى استفادة منها.

القسم الأول: الإطار العام للبحث

الفصل الأول: المقدمة ومنهجية البحث

المقدمة:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام على خير خلق الله محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه ومن تبعه ونهج نهجه ودعا بدعوته إلى يوم الدين.. ثم أما بعد:

تعد المحاسبة بأنواعها إحدى فروع المعرفة وفرع من العلوم الإدارية، والذي يُعنى بالمعلومات ذات الطابع المالي، وترتكز مهمتها في تحديد وقياس وتوصيل المعلومات المالية ليتمكن المستفيدون وصناع القرار من اتخاذ القرارات المناسبة وفق رؤية واضحة.

ولقد أصبحت المعلومات المحاسبية جزءاً هاماً من عمل الإدارة، ومورداً أساسياً تعتمد عليه في تدعيم قراراتها الإدارية، كما أن المعلومات المحاسبية لها دور كبير وهام في عملية اتخاذ القرارات الإدارية على مستوى جميع المنظمات، بحيث لا يمكن للإدارة أن تغفل عن هذا الدور الهام.

وتزداد الحاجة إلى إنتاج المعلومات باعتبارها وسيلة تستمد أهميتها وضرورتها من مدى إسهامها في عملية اتخاذ القرار، ويعتبر النظام المحاسبي أحد أهم الأنظمة المنتجة للمعلومات التي تسهم في ترشيد ومساندة القرارات الاقتصادية.

ومن الضرورة التفرقة بين البيانات والمعلومات، فالبيانات هي عبارة عن مجموعة حقائق منعزلة لا تفيد في عملية اتخاذ القرارات، أما المعلومات فهي عبارة عن بيانات أعدت بأسلوب يسمح بأن يبني عليها رأي أو أن يتخذ القرار وفقاً لها⁽¹⁾.

وتعتبر القوائم المالية مصدراً أساسياً من مصادر المعلومات المحاسبية المفيدة لاتخاذ القرارات في حين لا تعد أية معلومات محاسبية ذات منفعة وذات جدوى في اتخاذ القرارات إلا باستيفائها لعدة خصائص، ذلك أنه يجب تحديد وتعريف الخصائص التي تجعل هذه المعلومات مفيدة في اتخاذ القرارات، وفيما يلي بيان بعض هذه الخصائص⁽²⁾:

أ -الملاءمة : ويقصد بها أن تكون المعلومات المحاسبية قادرة على التأثير في القرار.

ب -إمكانية الاعتماد عليها: ويتحقق ذلك بتوفر (إمكانية تحققها، ان تعبر بأمانه عما تهدف ، بعيدة عن التحيز).

ج -القابلية للمقارنة.

د- الثبات أو التجانس: ويقصد به الثبات في استخدام المعايير المحاسبية.

(1) احمد حسين. (2006). نظم المعلومات المحاسبية - الإطار الفكري والنظم التطبيقية. الإسكندرية: مكتبة الإشعاع. (ص 25)

(2) يوسف محمود جربوع. (2001). نظرية المحاسبة. عمان: مؤسسة الوراق، ص ص (72-73).

ومن الأمثلة على اتخاذ القرارات الإدارية لمستخدمي المعلومات المحاسبية ما يأتي:

- ❖ القرارات المتعلقة باستثمار الأموال في منشأة معينة.
- ❖ القرارات التي تتخذها الإدارة والمتعلقة بممارسة الوظائف الإدارية المختلفة.
- ❖ القرارات المتعلقة بتحديد أوجه الصرف وتحديد قيمها (المؤسسات الخيرية).

وتعتبر المعلومات المحاسبية ذات دور إيجابي في سلامة القرار المُتخذ، ومن هنا تنبع أهمية هذه الدراسة لأهمية الدور الاستراتيجي للمعلومات المحاسبية وضرورتها في ترشيد اتخاذ القرارات الإدارية في ظل الأهداف المتعارضة.

كما تعد عملية اتخاذ القرارات إحدى الوظائف الرئيسية لإدارة الشركة، ويمكن اعتبارها إحدى المهام الصعبة والمعقدة التي يجب على الإدارة ممارستها إذ تزداد صعوبة اتخاذ القرار بزيادة البدائل المتاحة، وفي ظل وجود تعارض في أهداف متخذي القرار.

وتستخدم المعلومات المحاسبية كالتكاليف والإيرادات وغيرها لاتخاذ القرارات الإدارية المختلفة ويجب على إدارة الشركة أن تكون قادرة على تمييز وتحديد التكاليف والإيرادات وكافة المعلومات المحاسبية الملائمة لاتخاذ القرارات الإدارية⁽¹⁾.

وتجدر الإشارة إلى أن مؤسسات النفع العام تشكل ركيزة أساسية في بناء المجتمعات والإسهام في التنمية المحلية بجانب المؤسسات الحكومية ، لذا فإنه لا بد من توافر الجهود البحثية وتقديم الدراسات العلمية والميدانية التي تسهم في نمو هذه المؤسسات واستمرارها وتفعيل دورها بشكل أكبر بحيث تكون هذه الدراسات دليلاً علمياً وعملياً تهتدي به مجالس الإدارات ومتخذي القرارات فيها لإنجاز المهام وتحقيق الأهداف بكفاءة وفاعلية .

وبناء على ما تقدم، من المتوقع أن تساعد هذه الدراسة على إبراز الدور الاستراتيجي للمعلومات المحاسبية في تحسين جودة اتخاذ القرارات الإدارية في منظمات النفع العام في الكويت.

كما أن هذه الدراسة ستعمل على إلقاء الضوء للتعرف على دور تلك المعلومات في تحسين جودة عملية صنع القرارات في ظل تعارض الأهداف، والكشف عن أهم المعوقات التي تحول دون استخدام تلك المعلومات المحاسبية في منظمات النفع العام العاملة في الكويت.

(1) احمد ظاهر. (2002). المحاسبة الإدارية. عمان، الأردن: دار وائل للنشر. (ص349)

مشكلة البحث:

تشكل مؤسسات النفع العام ركيزة أساسية في دعم المجتمعات وتقديم العون وتحقيق التنمية المحلية وتلعب دور مهم في مساندة المؤسسات الحكومية من خلال تقديم الخدمات الاجتماعية المتنوعة ، ونظراً لأهمية مثل هذه المنظمات ومحاولة للارتقاء بدورها الهام كونها مشارك رئيسي في تحقيق مبدأ التكافل الاجتماعي ومساهم رئيسي في تحقيق التنمية المجتمعية، لذلك فإن هذا يتطلب ان تضطلع إدارات هذه المنظمات بدورها المهم في اتخاذ القرارات الأنسب والأصوب والتي تحقق الأهداف المخطط لها، ويتطلب ذلك وفرة المعلومات المحاسبية الملائمة والتي يمكن الاعتماد عليها والتي تُسهم في تحسين جودة صنع القرار، ومن خلال قيام الباحث بالدراسة الاستطلاعية على مؤسسات النفع العام في الكويت والإطلاع على الابحاث المنشورة والدوريات العلمية اتضحت مشكلة هذا البحث المتمثلة في السؤال التالي:

ما دور المعلومات المحاسبية في تحسين جودة صنع القرار في ظل تعارض الأهداف في مؤسسات النفع العام العاملة في الكويت؟

فرضيات البحث :

اعتمد الباحث في إجابته على مشكلة الدراسة وأهدافها على الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: مدى اعتماد الإدارة على القوائم المالية في الحصول على المعلومات المحاسبية متوسط.

الفرضية الثانية: مدى توافر الخصائص والمتطلبات الأساسية الواجب توافرها في المعلومات المحاسبية متوسط.

الفرضية الثالثة : مدى استخدام الإدارة للمعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية متوسط.

الفرضية الرابعة: مدى توفر المعلومات المحاسبية اللازمة لاتخاذ القرارات الإدارية متوسط .

- الفرضية الخامسة:** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في كل من:
- الاعتماد على القوائم المالية في الحصول على المعلومات المحاسبية.
 - توافر الخصائص والمتطلبات الأساسية للمعلومات المحاسبية.
 - مدى استخدام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية.
 - مدى توافر المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات الإدارية.
- تبعاً لاختلاف نوع الجمعية (خيرية ، مهنية ، تعاونية).

- الفرضية السادسة:** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في كل من:
- الاعتماد على القوائم المالية في الحصول على المعلومات المحاسبية.
 - توافر الخصائص والمتطلبات الأساسية للمعلومات المحاسبية.
 - مدى استخدام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية.
 - مدى توافر المعلومات المحاسبية لا اتخاذ القرارات الإدارية.
- تبعاً لاختلاف عمر الجمعية بالسنوات (5-10 سنوات ، 11-15 سنة ، 16-20 سنة ، 21 سنة فأكثر).

- الفرضية السابعة:** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في كل من:
- الاعتماد على القوائم المالية في الحصول على المعلومات المحاسبية.
 - توافر الخصائص والمتطلبات الأساسية للمعلومات المحاسبية.
 - مدى استخدام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية.
 - مدى توافر المعلومات المحاسبية لا اتخاذ القرارات الإدارية.
- تبعاً لاختلاف المسمى الوظيفي (رئيس مجلس إدارة ، عضو مجلس إدارة ، مدير عام ، مدير تنفيذي).

- الفرضية الثامنة:** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في كل من:
- الاعتماد على القوائم المالية في الحصول على المعلومات المحاسبية.
 - توافر الخصائص والمتطلبات الأساسية للمعلومات المحاسبية.
 - مدى استخدام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية.
 - مدى توافر المعلومات المحاسبية لا اتخاذ القرارات الإدارية.
- تبعاً لاختلاف المؤهل العلمي (ثانوي ، دبلوم ، جامعي ، دراسات عليا).

أهداف البحث:

يهدف البحث المتوقع إلى ما يأتي:

- 1- تحديد العلاقة بين المعلومات المحاسبية وعملية اتخاذ القرارات الإدارية.
- 2- التعرف على قدرة المعلومات المحاسبية في عملية تحسين جودة صنع القرار في ظل وجود تعارض في الأهداف في منظمات النفع العام.
- 3- دراسة الخصائص والمتطلبات التي يجب مراعاتها في المعلومات المحاسبية الملائمة للوفاء بالاحتياجات الإدارية في منظمات النفع العام في الكويت.
- 4- التعرف على مدى كفاية المعلومات المحاسبية المتوفرة للمديرين بهدف اتخاذ القرارات الإدارية.
- 5- تحديد مدى استخدام الإدارة في منظمات النفع العام للمعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات.
- 6- تقديم التوصيات التي يمكن أن تساهم في الارتقاء بعملية اتخاذ القرارات الإدارية وتحسين جودة صنع القرار في منظمات النفع العام.

أهمية البحث:

تتمثل أهمية هذه الدراسة في أن موضوعها يكون موضع اهتمام جميع المؤسسات العامة والخاصة على السواء، وبما أن عملية اتخاذ القرارات لا تتم بالصورة المنشودة بدون توافر قاعدة من المعلومات بشكل عام، ومن المعلومات المحاسبية بشكل خاص تفي باحتياجات متخذي القرار، لذا فإن عملية الربط بين تلك المعلومات المحاسبية وعملية اتخاذ القرارات الإدارية أمر حتمي، ومن هنا تبرز أهمية هذه الدراسة والتي تعالج دور المعلومات المحاسبية في عملية تحسين جودة صنع القرار في مؤسسات النفع العام، ويمكن تلخيص أهمية هذا البحث في نقاط عدة هي:

- 1- الإسهام في تقييم دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية.
- 2- إبراز الدور الهام والجوهري الذي تلعبه المعلومات المحاسبية في تلبية احتياجات مستخدمي التقارير المالية في اتخاذ القرارات.
- 3- تحقيق الاستفادة للقائمين على مؤسسات النفع العام ومتخذي القرار فيها، والتي تسهم في زيادة مستوى الفائدة المتحققة من استخدام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية.
- 4- قلة الدراسات السابقة حول موضوع البحث خاصة في منظمات النفع العام.

حدود البحث:

الحدود الموضوعية:

اقتصر البحث على دور المعلومات المحاسبية في تحسين جودة صنع القرار في منظمات النفع العام.

الحدود الزمانية:

اقتصر هذا البحث على دراسة مشكلة البحث بمنظمات النفع العام والمؤسسات الخيرية في دولة الكويت خلال الفترة من شهر مايو وحتى شهر نوفمبر 2013م.

الحدود المكانية:

اقتصر هذا البحث على دراسة مشكلة البحث على عينة تشمل معظم مؤسسات النفع العام في دولة الكويت.

اجراءات البحث:

منهج البحث:

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي بمدخله الأول (الوثائقي) من خلال مراجعة بحثية مكتبية في مراجع الأدبيات والنظريات والدراسات المتعلقة بموضوع الدراسة، ومدخله الثاني (المسحي الاجتماعي) لجمع البيانات اللازمة ميدانياً باستخدام الاستبانة.

مجتمع البحث وعينته:

يتكون مجتمع البحث من منظمات النفع العام (الجمعيات والمبرات الخيرية والجمعيات التعاونية) ضمن دولة الكويت، وقد اعتمد الباحث في حصر هذه المنظمات على سجلات وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل الكويتية بالإضافة لمعرفة الشخصية في مجتمع البحث وقد بلغ العدد: (10 جمعيات خيرية، 45 مبرة، 56 جمعية تعاونية ومهنية).

عينة البحث وطريقة اختيارها:

قام الباحث باختيار عينة عشوائية من منظمات النفع العام في دولة الكويت وعددها (11) جمعية أي بنسبة 10% من مجتمع الدراسة.

أدوات البحث:

اعتمد الباحث في جمع بيانات البحث على مصدرين:

أولاً: المراجع

لتغطية الجانب النظري من الدراسة حيث اعتمد الباحث على الكتب والمراجع والدوريات والدراسات السابقة والمواقع الالكترونية.

ثانياً : أداة البحث (الاستبانة):

اعتمد الباحث على الاستبانة لجمع بيانات الجانب العملي وقام الباحث بتصميمها لأغراض الدراسة ورافق مع الاستبانة رسالة تغطية توجه إلى أفراد عينة الدراسة في منظمات النفع العام والجمعيات الخيرية في دولة الكويت، ويتضح فيها طبيعة الدراسة وأهدافها، وتتكون الاستبانة من أربعة محاور.

صدق وثبات أداة البحث:

للتأكد من صدق الأداة قام الباحث باستخدام صدق المحتوى، وذلك للتأكد من ملاءمة محتوى الأداة وشمولها للموضوع قيد الدراسة، وذلك بعرض الأداة على مجموعة من المحكمين من المتخصصين الأكاديميين والخبراء في المحاسبة والإحصاء، الذين قاموا بتقييم الاستبانة وأبدوا بعض الملاحظات ومن ثم قام الباحث بتعديل الاستبانة في ضوء الملاحظات التي وصلتته من المحكمين.

أساليب التحليل الإحصائي:

استخدم الباحث برنامج SPSS وذلك لإيجاد التالي:

- إيجاد التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأسئلة الاستبانة.
- اختبار فرضيات البحث باستخدام الاختبار التائي واختبار تحليل التباين الأحادي.

الدراسات السابقة:

1. دراسة (جربوع، 2007)

"مجالات مساهمة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية في تحسين القرارات الإدارية للشركات المساهمة العامة في فلسطين"

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح مجالات مساهمة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية في تحسين القرارات الإدارية للشركات المساهمة العامة في فلسطين، ومدى قدرة متخذي القرارات على الاستفادة من البيانات المالية المنشورة في عمليات التخطيط والرقابة وتقييم الأداء.

وقد تبين من نتائج الدراسة أن إدارة الشركات المساهمة العامة في فلسطين يعتمدون على المعلومات المحاسبية المستمدة من القوائم المالية في اتخاذ القرارات الإدارية، كما أن الشركات المساهمة تستخدم كادراً متخصصاً من المحاسبين لديهم معرفة جيدة بالقواعد والمعايير المحاسبية، والقدرة على إعداد القوائم المالية التي تحتوي على معلومات محاسبية تتميز بالدقة والموثوقية.

وتختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية كونها تناولت مجالات مساهمة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية في تحسين القرارات الإدارية للشركات المساهمة العامة بينما تتناول هذه الدراسة دور المعلومات المحاسبية في تحسين جودة صنع القرار في ظل الأهداف المتعارضة في مؤسسات النفع العام.

2. دراسة (الطراونة، معاينة ، 1996)

"قدرة متخذي القرارات على الاستفادة من البيانات المالية "

هدفت هذه الدراسة إلى استطلاع آراء متخذي القرارات في محافظة الكرك بدولة الأردن حول توفر القدرة لديهم على التعامل مع البيانات المالية المتعلقة بعملهم والاستفادة منها، ومدى تأثير هذه القدرة بالبيانات المالية المتاحة.

وقد شملت عينة الدراسة متخذي القرارات في الدوائر الحكومية والمؤسسات العامة والبنوك التجارية والبلديات.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

1- أن أهم عامل يساعد على التنبؤ بقدرة متخذ القرار على التعامل مع البيانات المالية المتعلقة

بعمله هو القرارات المتعلقة بالموازنة.

2- نسبة عالية من أفراد العينة (83.3 %) يعتقدون بأن لديهم القدرة على التعامل مع البيانات المالية لترشيد قراراتهم.

3- أظهرت نتائج التحليل أن التداخل بين التحليل المالي وعملية اتخاذ القرار تزيد من القوة التفسيرية لنموذج الانحدار وتفسر هذه النتيجة أن التحليل المالي يساعد متخذ القرار على استخلاص النتائج التي يبني عليها قراراته وهي بهذا تسهم في ترشيد القرارات المالية

وتختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في أنها تتناول قدرة متخذي القرارات من التعامل مع البيانات المالية والاستفادة منها بينما هذه الدراسة تتناول دور المعلومات المحاسبية في تحسين جودة صنع القرار في ظل الأهداف المتعارضة.

3. دراسة (علي، سلمان 1989)

"دور المحاسبة في ترشيد القرارات الإدارية".

أشارت هذه الدراسة إلى أهمية البيانات والمعلومات التي ينتجها النظام المحاسبي في تكوين صورة واضحة لمتخذي القرار عن أحداث الماضي وإعطاء مؤشرات ضمن المعلومات التي يوفرها عن إهمال البدائل المتاحة للمنشأة أو قبولها من خلال دراسة احتياجاتها، بحيث يكون هناك ترابط موضوعي بين توقعات متخذي القرار واختيار بدائل سبل الأعمال كي يتم تجنب الانحراف وتقييم النتائج الحسنة ومن ثم إعطاء رؤية مستقبلية للحالات المعروضة أمام الإدارة والتي تخدم في اتخاذ القرار الرشيد.

وتختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية (مع وجود تقارب بينهما) في أنها تتناول أهمية البيانات والمعلومات الناتجة من النظام المحاسبي في تكوين صورة واضحة لمتخذي القرار لاختيار البدائل المناسبة بينما هذه الدراسة تتناول دور المعلومات المحاسبية في تحسين جودة صنع القرار في ظل الأهداف المتعارضة.

4. دراسة (خشارمة، 2003)

"دور المحاسبة في اتخاذ القرارات الإدارية في قطاع المقاولات في الأردن"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة معايير ونظم المحاسبة والقرارات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية، وبالتالي في إنجاح المشاريع التي يقوم بها قطاع المقاولات عن طريق تحديد كلفتها.

ومن أهم النتائج التي خرجت بها هذه الدراسة:

أنه لإنجاح أي شركة مقاولات يجب تعاون ومشاركة جميع الفنيين وبالأخص محاسب التكاليف في دراسة عطاء أي مشروع وإعداد برنامج زمني لتنفيذ وتقسيم البرنامج إلى أجزاء رئيسية.

وتختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في أنها تتناول أهمية البيانات والمعلومات الناتجة من النظام المحاسبي في تكوين صورة واضحة لمتخذي القرار لاختيار البدائل المناسبة وتناولت شركات المقاولات بينما هذه الدراسة تتناول دور المعلومات المحاسبية في تحسين جودة صنع القرار في ظل الأهداف المتعارضة، وتتناول مؤسسات النفع العام.

القسم الثاني: الجانب النظري

الفصل الأول: المحاسبة كنظام للمعلومات

تعريف المحاسبة وتطورها:

إن التطور السريع الذي طرأ في النظم الاقتصادية والاجتماعية أدى إلى نشوء علوم جديدة بعد الحرب العالمية الثانية، أعطى المحاسبة دوراً قيادياً في توجيه النشاط الاقتصادي، وحث الكثير من المعنيين في المجالين العلمي والعملي على تطوير المعرفة المحاسبية.

لقد أصبح للمحاسبة اليوم الدور الأساسي في خدمة الإدارة في المنشآت الاقتصادية وتقديم المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات بصورة موضوعية⁽¹⁾

لقد تطورت وظيفة المحاسبة واتسعت أهدافها بتطور النشاط الاقتصادي والتكنولوجي، وإنها لم تعد تسعى إلى إظهار نتائج الأعمال للأنشطة التجارية، بل اتسعت مهامها ليشمل تنظيم مجرى الأموال والتخطيط لها والرقابة عليها وصنع القرارات الإدارية لاختيار البديل الأمثل الذي يحقق أهداف الأطراف المتعارضة في المنشأة بالإضافة لتوفير المعلومات⁽²⁾

ومن يرغب في تعريف المحاسبة، لا بد أن يبحث عن جواب ملائم لماهية المحاسبة، لذلك عرفت جمعية المحاسبة الأمريكية 1966 م المحاسبة بأنها:-

"عملية تشخيص وقياس وإيصال المعلومات الاقتصادية (المالية) بشكل يمكن الأطراف ذات العلاقة من الحكم على الأمور المالية واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها"⁽³⁾

كما عرفها معهد المحاسبين القانونيين الأمريكيين في النشرة المحاسبية رقم (4) عام 1970 بأنها: "نشاط خدمي وظيفتها تزويد المعلومات الكمية ذات الطبيعة المالية أساساً بالنسبة لمنشأة معينة والتي يقصد منها أن تكون مفيدة لذوي العلاقة في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة"⁽⁴⁾

والبعض عرفها بأنها: "نظام للمعلومات يقوم بمعالجة البيانات المالية الخاصة بالوحدة المحاسبية بهدف إنتاج معلومات تفيد المستخدم في اتخاذ القرار"⁽⁵⁾.

والمتمثل في التعاريف السابقة يتبين له أنها تضم في طياتها الأمور الآتية :-

1. أن المحاسبة فن تتمثل بالكيفية التي يتم بها تسجيل العمليات وتبويبها وتلخيصها وترحيلها وترصيدها للحسابات وإعداد النتائج.
2. أن المحاسبة علم له مبادئه ونظرياته ومفاهيمه وفروضه وقواعد مصنفة متعارف عليها ومقبولة قبولاً عاماً.
3. أن المحاسبة علم يستخدم في جميع أنواع الأنشطة والأزمات بصورة وأخرى لأجل تحقيق العدالة وحفظ حقوق جميع الأطراف ذات المصالح المشتركة في زمن ومكان معينين.

(1) رضوان حنان، 1998 م، تطور الفكر المحاسبي -مدخل نظرية المحاسبة، عمان، الطبعة الأولى، ص7.

(2) صالح الرزق، يوحنا آل آدم، 2000 م، مبادئ المحاسبة - أسس وأصول علمية وعملية، عمان، الطبعة الأولى، ص21.

(3) الخداهش، وآخرون، 2004 م، أصول المحاسبة المالية، الجزء الأول، عمان، الطبعة الثالثة، ص15.

(4) الخداهش، مرجع سابق، ص 16.

(5) علي شاهين وآخرون، 2003 م، مبادئ المحاسبة المالية، الجزء الأول، الطبعة الثانية، ص 17.

وحتى نهاية النصف الأول من القرن العشرين ظلت المحاسبة فناً من الفنون يستخدم لخدمة التطبيق العملي لمهنة المحاسبة حيث يقوم المحاسب بالأعمال الخاصة بإثبات وقيد الأحداث والعمليات الاقتصادية ذات الطبيعة التاريخية⁽¹⁾.

ومع بداية النصف الثاني من القرن العشرين شهدت المحاسبة اهتماماً متزايداً من قبل المجمع والمنظمات المهنية، وكذلك العديد من الباحثين والدارسين في المجالين العلمي والعملي لتطوير المعرفة المحاسبية⁽²⁾.

ويرى الباحث بوجود تعريفات عديدة قريبة من بعضها، وليس هناك تعريف ثابت ومحدد للمحاسبة بسبب تعدد أنشطتها من ناحية وكونها تتطور باستمرار مع كل تطور اقتصادي وتكنولوجي من ناحية أخرى، كما أن المحاسبة في المفهوم الحديث هي نظام للمعلومات فضلاً عن كونها أداة لخدمة أطراف متعددة داخل الوحدة الاقتصادية أو خارجها.

حيث تهدف المحاسبة إلى توفير معلومات مالية عن الوحدات الاقتصادية وهذه المعلومات بدورها تساعد في عملية اتخاذ القرارات سواء داخل الوحدة الاقتصادية أم جهات خارجة عنها.

مفهوم المحاسبة كنظام للمعلومات :-

تؤدي المحاسبة دورها كنظام للمعلومات في عملية مستمرة ومتكاملة من خلال مجموعة متجانسة ومتراصة من الموارد المادية والبشرية في المنظمة والمسئولة عن تحضير المعلومات المحاسبية والمالية وتوصيلها إلى المستويات الإدارية لأغراض التخطيط والرقابة على الأنشطة، حيث تشكل إطاراً يتم من خلاله تنسيق الموارد المالية والمادية والبشرية لتحويل المدخلات (البيانات) إلى مخرجات (معلومات) لتحقيق أهداف المشروع⁽³⁾.

ويعتبر النظام المحاسبي أحد المكونات الأساسية لنظام المعلومات الإدارية الكلي في الوحدة المحاسبية والذي يتألف من مجموعة من الأنظمة الجزئية للمعلومات كنظام التسويق، ونظام التكاليف، ونظام الإنتاج، ونظام الأفراد.. وغيرها.

كما أن النظام المحاسبي كأى نظام معلومات يستقبل بيانات خام من خارج النظام (المدخلات) ويقوم بمعالجة هذه البيانات (التشغيل) لاستخراج المعلومات (المخرجات)⁴

ويعد النظام المحاسبي بصفة عامة من أهم نظم المعلومات في أغلب المشروعات الحديثة، ويهدف هذا النظام إلى إمداد إدارة المشروع بالمعلومات لخدمة ثلاثة أغراض رئيسية هي⁽⁵⁾:

1. إعداد التقارير الداخلية للإدارة والتي تشتمل على البيانات اللازمة لتخطيط ورقابة الأعمال الروتينية الدورية.
2. إعداد التقارير الداخلية للإدارة والتي تشتمل على البيانات اللازمة لاتخاذ القرارات غير الروتينية وإعداد الخطط والسياسات الهامة للمشروع.
3. إعداد التقارير المطلوبة إلى الجهات الخارجية وخاصة ملاك المشروع والمستثمرين فيه والحكومة... وغيرها من الجهات الحكومية الأخرى.

(1) رضوان حنان، 1998 م، تطور الفكر المحاسبي -مدخل نظرية المحاسبة، عمان، الطبعة الأولى، ص137.

(2) مطر وآخرون، 1996 م، نظرية المحاسبة واقتصاد المعلومات، عمان ، الأردن، ص 17.

(3) محمد سمير وكمال الدهراوي، 2002 م، نظم المعلومات المحاسبية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ص18.

(4) احمد حسين. (2006). نظم المعلومات المحاسبية - الإطار الفكري والنظم التطبيقية. الإسكندرية: مكتبة الإشعاع. (ص41).

(5) رضوان حنان وجبرائيل كحالة، 1996 المحاسبة الإدارية /مدخل محاسبة المسئولية وتقييم الأداء، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان،ص9.

ويتكون النظام المحاسبي من مجموعة من الأجزاء والانظمة الفرعية التي ترتبط ببعضها البعض ومع البيئة المحيطة وتعمل كمجموعة واحدة تتداخل العلاقات بين بعضها البعض وبين النظام الذي يضمها بحيث يعتمد كل جزء منها على الآخر في تحقيق الأهداف التي يسعى إليها النظام الشامل للمحاسبة، وهو بالتالي شبكة من الإجراءات المرتبطة ببعضها البعض والمضبوطة بمبادئ وقواعد سليمة والتي يتم إعدادها بطريقة متكاملة بهدف تقديم البيانات والمعلومات التي يحتاجها متخذ القرار بصورة ملائمة، ويمكن تحديد معالم الدور المحاسبي كنظام للمعلومات من خلال المراحل التالية⁽¹⁾:

- حصر العمليات والأحداث المتعلقة بنشاط المنشأة في صورة مواد أولية (بيانات) تمثل مدخلات النظام المحاسبي.
- تشغيل ومعالجة البيانات الأساسية وفقاً للمبادئ والفروض المحاسبية المتعارف عليها للحصول على المعلومات المحاسبية.
- توصيل المعلومات المحاسبية إلى الأطراف المستفيدة ذات المصلحة في صورة تقارير مالية.

ويرى (جعفر، 2003 ، ص30) بأن المحاسبة نشاط خدمي وليس غاية في حد ذاتها وتتبع ضرورتها من الحاجة إلى المعلومات التي يمكن أن توفرها تلبية لاحتياجات المستخدمين الداخليين والخارجيين لمساعدتهم في اتخاذ قرارات اقتصادية وعلى هذا يمكن اعتبار المحاسبة "مصنعاً" للمعلومات⁽²⁾.

إن التدفق في أي نظام للمعلومات يجري في ثلاث خطوات متتالية كما هو موضح بالشكل رقم(1):

شكل رقم (1)⁽³⁾

مدخلات : بيانات ← معالجة تلك البيانات ← مخرجات : معلومات

وتتضمن مخرجات النظام المحاسبي أربع قوائم مالية ذات غرض عام لتزويد المستخدمين الخارجيين بمعلومات محاسبية تساعدهم في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية وهي القوائم التالية:

1. قائمة الدخل (بيان الأرباح والخسائر).
2. الميزانية (قائمة المركز المالي).
3. قائمة حقوق الملكية.
4. قائمة التدفقات النقدية.

كما أن النظام المحاسبي ينتج كمعلومات إضافية في شكل قوائم إضافية أو كشوف تفصيلية أو ملاحظات خاصة بالقوائم المالية.

كما ينتج النظام المحاسبي تقارير خاصة مثلاً: تقارير ضريبية أو تقارير تقدم للبنوك للحصول على ائتمان أو قرض.

ويمثل تعبير التقارير المالية تعبير أكثر عمومية من مصطلح القوائم المالية إذ يضم بالإضافة إلى القوائم المالية والملاحظات عليها قدراً آخر من المعلومات التي تتعلق مباشرة أو بطريقة غير مباشرة بعمليات المحاسبة المالية.

(1) مطر، محمد، 2000م، المحاسبة المالية /الدورة المحاسبية ومشاكل القياس، الطبعة الثالثة، دار حنين، عمان، ص25.

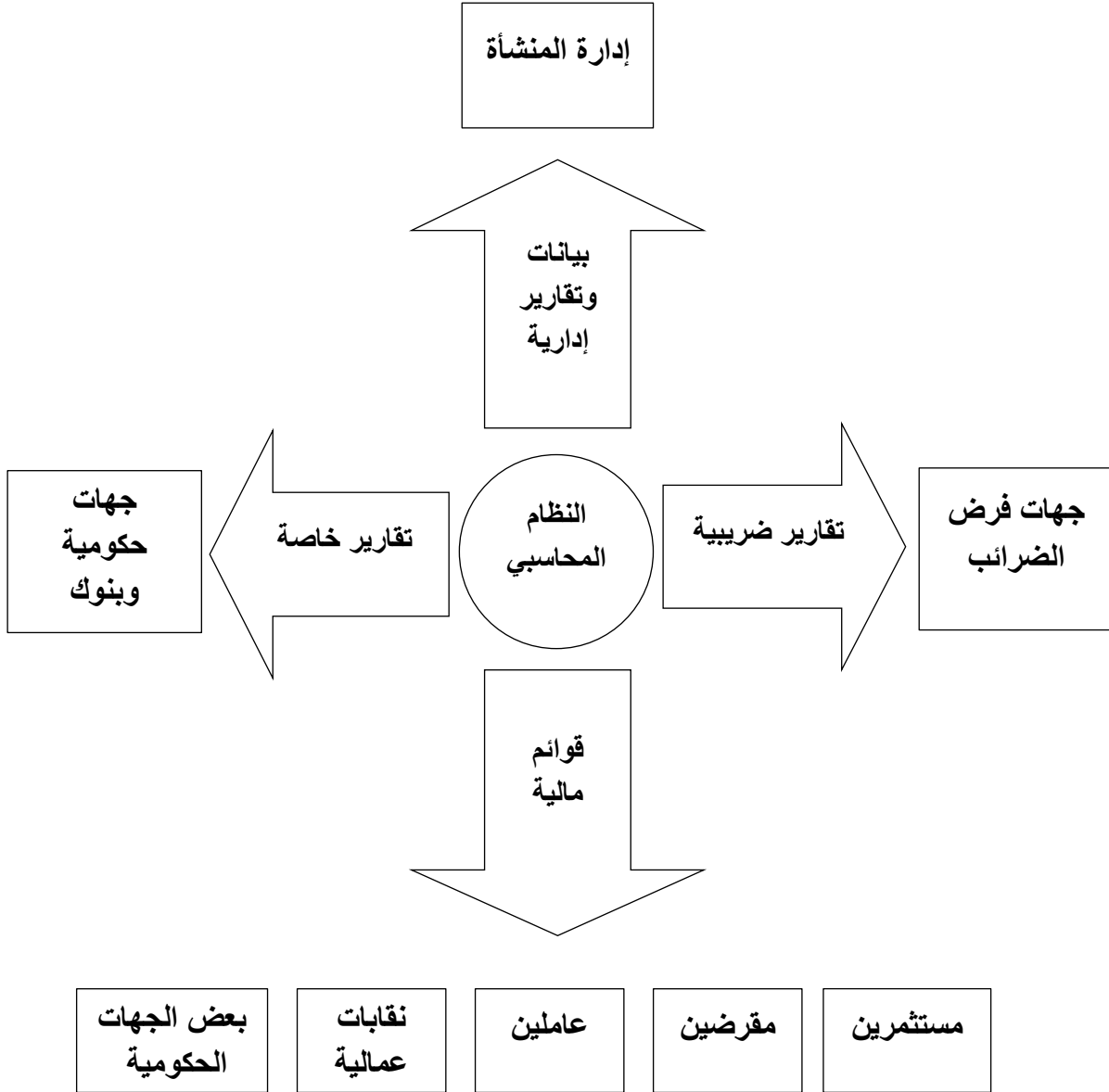
(2) جعفر، عبد الإله، 2003، المحاسبة المالية مبادئ الإفصاح والقياس المحاسبي، الأردن، مكتبة الفلاح، ص30.

(3) المرجع السابق نفسه، ص31.

وتجدر الإشارة إلى أن التقارير المالية بما تحتويه من معلومات محاسبية لا تمثل المصدر الوحيد للمعلومات المتاحة للمستخدمين الخارجيين فالعديد من هؤلاء المستخدمين ويوضح الشكل التالي رقم (2) التقارير المالية باعتبارها مخرجات النظام المحاسبي والأطراف المستفيدة منها:

شكل رقم (2)⁽¹⁾

(التقارير المالية كمخرجات للنظام المحاسبي والأطراف المُستفيدة منها)



(1) حنان رضوان وآخرون، (2004)، أسس المحاسبة المالية، الطبعة الأولى، عمان، ص33.

خصائص النظام المحاسبي كنظام للمعلومات:

من خلال التحديد السابق لمفهوم المحاسبة وتطورها يمكن تحديد خصائص النظام المحاسبي كنظام للمعلومات على النحو الآتي⁽¹⁾:

1. يتكون النظام المحاسبي من مجموعة من الأجزاء المادية والبشرية التي تتضافر معًا لتشكيل الإطار العام للنظام.
2. يتضمن النظام المحاسبي مجموعة من الإجراءات والقواعد والمبادئ التي تربط بين أجزاء النظام ومكوناته وتحركها بشكل ديناميكي.
3. يسعى النظام المحاسبي لتحقيق مجموعة من الأهداف الفرعية والرئيسية والمتمثلة في إنتاج وتوصيل المعلومات المحاسبية إلى مستخدميها.
4. يتكون النظام المحاسبي من مجموعة من النظم الجزئية والتي ترتبط مع بعضها البعض بعلاقات هرمية، أي أن كل نظام جزئي مرتبط بنظام جزئي آخر ضمن مستوى أعلى وبحيث تشكل هذه الأنظمة بمجموعها هيكل النظام المحاسبي.
5. يعتبر النظام المحاسبي أحد الأنظمة الجزئية التي يتكون منها النظام الكلي للمعلومات في الوحدة المحاسبية ويحتل مركز الوسط بينهما.
6. إن الأنظمة الجزئية المكونة للنظام المحاسبي تسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف الفرعية الخاصة بها والتي تتوافق وتنسجم مع الأهداف الرئيسية للنظام المحاسبي.
7. إن النظام المحاسبي وحدة شاملة ومتكاملة ولا يمكن النظر إليها كأجزاء منفردة ومستقلة عن بعضها البعض.
8. النظام المحاسبي في حركة دائمة ومستمرة لإنجاز مهامه وتحقيق أهدافه، وإن حالة السكون في النظام تؤدي به في النهاية إلى التلاشي والزوال.
9. يتم تصميم النظام المحاسبي بحيث يخدم المهام والاحتياجات الإدارية المختلفة، وتبرز أهمية ذلك في وظائف التخطيط والرقابة، واتخاذ القرارات، والتنسيق بين الوحدات والأقسام التنظيمية لتحقيق أكبر قدر من المعرفة.
10. حدود النظام المحاسبي، لكل نظام من الأنظمة حدود تفصله عن غيره من النظم الأخرى مما يساعد في تحديد مكوناته (مكونات كل نظام) وتختلف درجة وضوح هذه الحدود من نظام لآخر، فهي سهلة التحديد في بعض النظم كنظام النقل مثلاً ولكنها صعبة التحديد بشكل دقيق في النظم الاقتصادية والإدارية، ويطلق مصطلح الوسط البيئي للتعبير عن المجال الافتراضي الموجود بين حدود النظم ويشير إلى المساحة أو الوسط الذي يتم فيه نقل أو تحويل مخرجات نظام آخر.

مفهوم المعلومات المحاسبية:

تعتبر كل من البيانات والمعلومات المحاسبية مكونات أساسية لنظم المعلومات المحاسبية وغالبًا ما يتم استخدامها في الحياة العملية كمصطلحات مترادفة ويقصد الدلالة على معنى واحد رغم ما بينهما من اختلافات جوهرية، وتجدر الإشارة أنه لا بد من التمييز بين المفهومين، وذلك كمدخل لدراسة المعلومات المحاسبية ودورها في العملية الإدارية ويرى البعض بأن البيانات هي: "عبارة عن الأعداد والأحرف الأبجدية والرموز التي تقوم بتمثيل الحقائق والمفاهيم بشكل ملائم يمكن من إيصالها وترجمتها ومعالجتها من قبل الإنسان لتتحول إلى نتائج"⁽²⁾

(1) سعد ياسين، 2000 م، تحليل وتصميم نظم المعلومات الإدارية، الطبعة الأولى، دار المناهج، عمان، ص115.

(2) عبدالرزاق قاسم، 2003 م، نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ص15.

والبعض عرفها بأنها: "هي مجموعة من القيم والرموز والكلمات التي يتم تجميعها من داخل المشروع وخارجه نتيجة للأحداث والعمليات الاقتصادية التي تمارسها الوحدة المحاسبية وتمثل المواد الأولية (المدخلات) التي يتم تشغيلها وإدارتها في النظام المحاسبي بهدف استخراج المعلومات"⁽¹⁾

وتعبر البيانات عن حقائق وإشارات أولية غير مبوبة وغير منظمة وهي ذات دلالة تاريخية بدرجة كبيرة وليس لها أثر في اتخاذ القرارات وبالتالي فهي ذات قيمة اقتصادية بسيطة.

وتكون البيانات في صورة قيم وحقائق وتقديرات مستقلة عن بعضها البعض وهي غير معدة في كثير من الحالات للاستخدام المباشر⁽²⁾.

ومن المؤكد بأن المعلومات تفيد في اتخاذ القرارات ويمثل دورها في تخفيض عدد البدائل، وتخفيض مقدار عدم التأكد الذي تتضمنه البدائل⁽³⁾.

وتتكون المعلومات المحاسبية من البيانات التي تم استرجاعها ومعالجتها لأغراض إبداء الرأي أو كأساس للتنبؤ أو لاتخاذ القرارات وتكون المعلومات المحاسبية رقمية، كالقوائم المالية مثل: قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة الأرباح المحتجزة، وقائمة تدفقات الأموال، قائمة التغيرات في المركز المالي، وتقارير الأداء عن التنفيذ الفعلي للموازنات التقديرية والتي توفر معلومات مسترجعة عن الأداء الفعلي للأعمال والأنشطة في المنشأة.

وهكذا فإن المعلومات المحاسبية هي البيانات التي تمت معالجتها للحصول على مؤشرات ذات معنى تستخدم كأساس في عملية اتخاذ القرارات والتنبؤ بالمستقبل.

وتُعرف المعلومات بأنها:

"عبارة عن البيانات التي تمت معالجتها بشكل ملائم لتعطي معنى كامل يمكن من استخدامها في العمليات الجارية والمستقبلية لاتخاذ القرارات"⁽⁴⁾

كما وتعتبر المعلومات المحاسبية نوعاً من المعرفة المناسبة والنتائج عن عمليات تشغيلية لخدمة أغراض بعينها ممثلة في نتائج مرضية نهائية أو مخرجات تدعم قرارات ونشاطات يتم استخدامها من قبل المعنيين بها.

وتمثل المعلومات المحاسبية مجموعة من القيم والحقائق النهائية المبوبة والمنظمة بصورة كمية ووصفية والتي ترتبط مع بعضها بعلاقات تبادلية، وهي ذات تأثير مباشر في سلوك الأفراد والإدارات المختلفة وتزداد قيمتها الاقتصادية وفقاً للمنفعة التي تحققها لمستخدميها.

ومن هنا فإن وظيفة المعلومات المحاسبية تتمثل في زيادة المعرفة لدى متخذي القرارات لتخفيض حالة عدم التأكد التي يواجهونها في أدائها لوظائفهم المختلفة⁽⁵⁾

ومما سبق يمكن استنتاج أن البيانات المحاسبية هي عبارة عن المواد الخام وهي تمثل المدخلات في نظم المعلومات وهي لا تصلح لاتخاذ القرارات وتمتاز بكونها غير منظمة.

(1) كمال الدين الدهراوي، 1997 م مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، ص 1.

(2) حارث عبدالرازق، 1993 م ، مدي استخدام المعلومات المحاسبية في القرارات الإدارية المتعلقة بوظيفتي التخطيط والرقابة ، رسالة ماجستير ، الجامعة الأردنية، ص 8.

(3) احمد جمعة وآخرون، 2003 ، نظم المعلومات المحاسبية مدخل تطبيقي معاصر، الأردن، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، ص 7.

(4) عبدالرازق قاسم، 2003 م، نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية، الطبعة الأولى ،دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ص 15.

(5) المرجع السابق نفسه ، ص 3.

أما المعلومات فهي تمثل المنتج النهائي للنظام المحاسبي والذي يذهب إلى البيئة المحيطة في بيانات تمت معالجتها وتشغيلها لتعبر عن أحداث ووقائع اقتصادية فعلية مما يؤكد أنها تساعد في زيادة قدرة مستخدميها على اتخاذ القرارات المناسبة.

ويرى الباحث أن المعلومات تعتبر هي النتيجة النهائية لترتيب ومعالجة وتحليل وتشغيل وتفسير البيانات.

أهمية المعلومات المحاسبية والحاجة إليها:

عرف استخدام المعلومات من قبل الإنسان منذ القدم، ولكن لم يشهد عصر من العصور مثل هذه الأهمية للمعلومات لدرجة شيوع بعض المفاهيم والمصطلحات التي تميل إلى طبع العصر الحالي بطابع المعلومات مثل: (عصر المعلومات، ثورة المعلومات، الذكاء الاصطناعي) حيث أن الذكاء الاصطناعي يتكون من أنظمة الخبرة والهياكل الشبكية، ولقد أصبحت المعلومات أحد عناصر العملية الإنتاجية التي لا يمكن الاستغناء عنها في المنظمات الاقتصادية، ويعيش العالم اليوم عصر المعلومات وأنظمتها، والبحث عن أفضل طريقة لإعدادها واستخدامها وفقا لمبدأ التكلفة الاقتصادية (المنفعة/التكلفة) ويعتبر النظام المحاسبي أحد أهم الأنظمة المنتجة للمعلومات المفيدة في اتخاذ القرارات الإدارية والاقتصادية⁽¹⁾.

أن عدم توفر المعلومات الكافية والمناسبة ذات العلاقة والمعلومات الصحيحة التي يعتمد عليها من أهم أسباب فشل الكثير من القرارات الإدارية حيث إن سلامة وفعالية القرار الإداري يتوقف بالدرجة الأكبر على سلامة وكفاية المعلومات التي يبني عليها القرار وتحتاج الإدارة إلى المعلومات في كل أوجه نشاطها وفي كل مجالاتها حيث يطلب صناع القرار على اختلاف مستوياتهم التنظيمية معلومات صحيحة وحديثة فتساعدهم في اتخاذ القرارات.

كما أن صنع القرار الجيد يعتمد على معلومات ملائمة لطبيعة القرار من حيث النوعية والوقت والتكلفة، وأن المعلومات الكاملة تساعد في صنع قرار جيد وبناء عليه فإن المعلومات المتوفرة يجب أن تكون ملائمة من حيث النوعية (الدقة - الشمول - الكمية) والوقت والتكلفة.

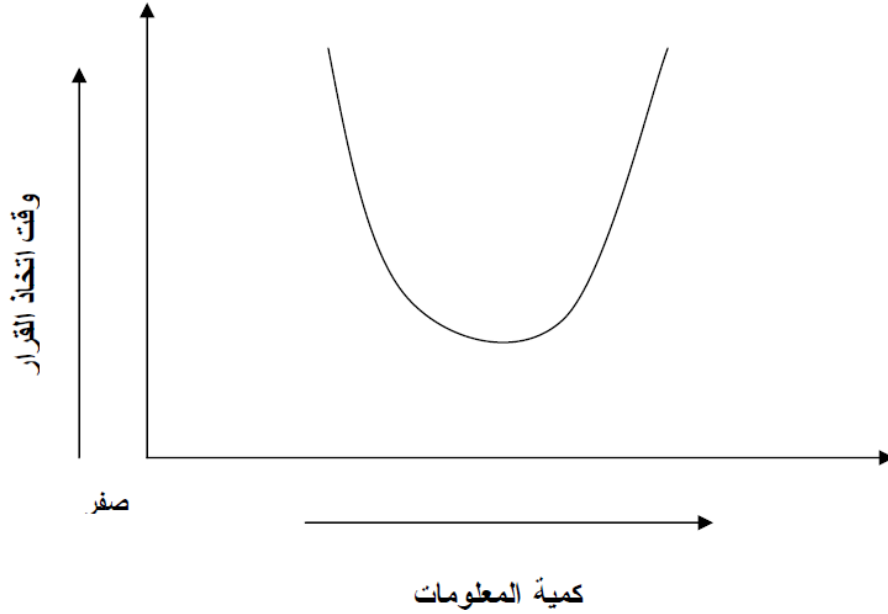
ومن هنا فإن هدف نظام المعلومات ببساطة هو توفير المعلومات المناسبة لمتخذي القرارات طالما أن المعلومات متاحة ويتمكن تحليلها⁽²⁾.

(1) وليد صيام، يوسف سعادة 1995 م، دور البيانات المحاسبية في ترشيح قرارات الإحلال "دراسة ميدانية"، مجلة دراسات، العلوم الإدارية، المجلد 23، العدد 1، ص7.

(2) احمد جمعة وآخرون، 2003، نظم المعلومات المحاسبية مدخل تطبيقي معاصر، الأردن، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، (ص9-10).

شكل رقم (3)(1)

توضيح العلاقة بين كمية المعلومات ووقت اتخاذ القرار



ويعني هذا الشكل أنه يوجد ترابط كبير بين كمية المعلومات ووقت اتخاذ القرار، فكلما كانت كمية المعلومات كاملة ومناسبة ومتوافرة اقتربنا في وقت اتخاذ القرار.

وتكمن أهمية المعلومات المحاسبية في كونها وسيلة أساسية وأداة فاعلة بيد الإدارة لإنجاز مهامها وتحقيق أهدافها، وتزداد أهمية المعلومات المحاسبية والحاجة إليها كنتيجة أساسية لمجموعة من العوامل والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسلوكية والتي يمكن بيانها فيما يلي (2):

1. الثورة العلمية والتكنولوجية:

وهي ثورة تسرى في كافة أركان المجتمع وتنتشر تطبيقاتها في كل اتجاه بمعدلات متسارعة وقد انعكست آثارها على الوحدات والمنظمات الاقتصادية كما امتدت آثارها لتشمل كافة الأنظمة المنتجة للمعلومات لرفع كفاءتها وتفعيل دورها في المساهمة في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية من خلال توفير المعلومات الملائمة.

وتسهم أنظمة المعلومات الآلية بدورها الفاعل في هذا المجال حيث تتمتع بخصائص متطورة من حيث الكفاءة والسرعة والدقة في إنجاز المهام، كما أصبحت بنوك المعلومات تمثل ركيزة هامة ومظهرًا أساسيًا من مظاهر الثورة العلمية والتي لا غنى عنها لكافة المستخدمين داخل الوحدة المحاسبية وخارجها.

وقد تأثرت نظم المعلومات المحاسبية بالتطورات التقنية حيث تسارع باستخدامها في مختلف فروع العمل المحاسبية (المالية، التكاليف، الإدارية، التدقيق ...) سعيًا لزيادة فاعلية النظم المحاسبية المستخدمة في إنتاج المعلومات وتوفير الوقت والجهد والتكلفة.

(1) احمد جمعة وآخرون، 2003، نظم المعلومات المحاسبية مدخل تطبيقي معاصر، الأردن، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، ص10.

(2) عبدالحى مرعي، 1993 م، المعلومات المحاسبية وبحوث العمليات في اتخاذ القرارات، مؤسسة شباب الجامعة، الطبعة الأولى، الإسكندرية، ص9.

2. العوامل الاقتصادية:

لقد أدى كبر حجم المشروعات وتنوع أهدافها وظهور الشركات متعددة الجنسيات وانتشار التجارة الإلكترونية وفي ظل الظروف الاقتصادية العالمية التي تعاني من استمرار حالة التضخم وارتفاع معدلاتها بالإضافة إلى اقتصاديات العولمة ومخاطرها إلى زيادة الحاجة للمعلومات المحاسبية الملائمة لأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات وذلك لضمان بقاء هذه الشركات واستمرارها.

3. العوامل البيئية والاجتماعية:

أدى اتساع حجم الشركات وتنوع أنشطتها إلى تزايد العناية بالمسؤولية الاجتماعية لهذه الشركات ودورها في حماية البيئة وتحقيق أهداف المجتمع مما أدى إلى تنامي الحاجة إلى المعلومات الملائمة للتعبير عن هذا الدور وتحقيق الأهداف.

4. العوامل القانونية والتشريعية:

حيث تفرض الاحتياطات القانونية والضريبية تقديم معلومات محاسبية ومالية كافية وملائمة للوفاء بهذه المتطلبات وتلبيتها.

5. العوامل الجغرافية:

حيث أدى وجود المنشآت التجارية الكبيرة ذات الأقسام والفروع الداخلية والخارجية المتكررة إلى زيادة الحاجة للمعلومات المحاسبية لتساعد في عمليات الرقابة والتنسيق بين هذه الأقسام والفروع وإدارتها الرئيسية.

6. العوامل الثقافية:

وتعتبر نظم المعلومات المحاسبية أحد المصادر المهمة التي تعتمد عليها الإدارة في تشكيل ثقافتها وصياغة نمط تفكيرها والتي تستند إلى المعرفة الجماعية في صنع القرار.

7. العوامل الإدارية:

تواجه إدارة المنشآت أنواعاً من المشكلات الإدارية وهنا يبرز دور أهمية المعلومات المحاسبية الأولية لأغراض التخطيط ومعلومات التغذية العكسية لأغراض الرقابة وتقييم الأداء واتخاذ القرارات التصحيحية.

وقد أدت هذه العوامل إلى تنامي دور المعلومات المحاسبية وأهميتها وتزايد الحاجة إليها وذلك إنطلاقاً من صلتها الوثيقة بالعملية الإدارية ووظائفها المتعددة⁽¹⁾.

إن المحاسبة تهتم بتوفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات المختلفة في كافة المنشآت سواء الهادفة للربح أو غير الهادفة للربح، وهناك العديد من الجهات الخارجية والداخلية للمنشأة التي تحتاج إلى المعلومات المحاسبية لاتخاذ قراراتها المتنوعة.

ومن الأمثلة على اتخاذ القرارات لمستخدمي المعلومات المحاسبية ما يلي⁽²⁾:

1. القرارات المتعلقة باستثمار الأموال في منشأة معينة.
2. القرارات المتعلقة بفرض الضرائب والمراقبة على المنشآت.
3. القرارات التي تتخذها إدارة المنشأة والمتعلقة بممارسة الوظائف الإدارية المختلفة من تخطيط وتنظيم وتوجيه وإشراف ورقابة.
4. القرارات المتعلقة بالعاملين في المنشأة الحاليين والمحتملين.

(1) سعد ياسين، 2000 م، تحليل وتصميم نظم المعلومات الإدارية، الطبعة الأولى، دار المناهج، عمان، ص92.

(2) احمد ظاهر، 2002 م، المحاسبة الإدارية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ص4.

5. القرارات المتعلقة بعملاء المنشأة ومورديها.

يتبين مما سبق أن هناك حاجة ماسة لتوفير المعلومات المحاسبية اللازمة للعديد من الأطراف لاتخاذ قراراتهم المختلفة.

كما تجدر الإشارة إلى أنه يمكن تقسيم الجهات المتخذة للقرارات المختلفة إلى جهات خارجية وأخرى داخلية.

وتقدم المحاسبة المالية كافة المعلومات المحاسبية للجهات الخارجية عن طريق نشر القوائم المالية المتعلقة بالمنشأة والتي تحتوي على المعلومات المحاسبية اللازمة لاتخاذ القرارات المختلفة.

كما أن القوائم المالية من أهم المصادر التي تزود هذه الجهات بالمعلومات التي تستخدم لتحقيق بعض أو كل الأهداف التالية⁽¹⁾:

1. مقدرة الإدارة على استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة لها.
2. تبيان نتائج الأعمال والمراكز المالية للوحدات الاقتصادية.
3. تبيان الربحية والسيولة والتوقعات المستقبلية.

وفي العام 1970م أورد مجلس مبادئ المحاسبة المالية المنبثق عن جمعية المحاسبين الأمريكية (AICPA) في النشرة رقم (4) الأهداف العامة التالية للقوائم المالية:

1. توفير معلومات يمكن الاعتماد عليها عن الموارد الاقتصادية التي يملكها المشروع والتزامات المشروع تجاه الغير.
2. توفير معلومات عن نتائج أعمال المشروع وأي تغير في موارده.
3. توفير معلومات تساعد في بيان قدرة المشروع على تحقيق الأرباح.
4. توفير أية معلومات تحتاجها الأطراف المختلفة عن التغير في موارد المشروع والتزاماته.
5. الإفصاح عن أية معلومات ذات علاقة بالقوائم المالية ومدى ملائمتها لحاجات الأطراف المختلفة.

وفي تشرين ثان عام 1978 م بدأ مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) جهوده لصياغة إطار نظري للمحاسبة المالية في الولايات المتحدة بإصدار نشرة رقم (1) عن أهداف القوائم المالية، وكان من أهم ما توصل إليه :

1. يجب أن توفر القوائم المالية معلومات ملائمة للمستثمرين الحاليين والمحتملين والمستخدمين الآخرين لاستخدامها في ترشيد قراراتهم.
2. يجب أن توفر القوائم المالية معلومات عن الموارد الاقتصادية للمشروع وعن التزاماته وعن تأثير العمليات والظروف على موارد المشروع والتزاماته.

وفي سنة 1980م قام مجمع المحاسبين القانونيين في كندا بتكليف البروفسور (Edward) للقيام بدراسة لتحديد أهداف القوائم المالية وقد خلصت الدراسة إلى أن الهدف المركزي لهذه القوائم هو تزويد معلومات كافية عن الوضع الاقتصادي الحقيقي عن المشروع للأطراف الحالية والمحتملة التي تحتاج لمثل هذه المعلومات لاتخاذ القرارات.

في حين أن الجهات الداخلية بالمنشأة والتي تستعمل المعلومات المحاسبية لاتخاذ قراراتها المختلفة فهي تتضمن الإدارة بكافة مستوياتها الدنيا والوسطى والعليا.

(1) العيسى، ياسين، 1991 م، أهمية المعلومات المحاسبية ومدى توفرها في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة في الأردن للمستثمرين بأسواق عمان المالية، مجلة للبحوث والدراسات، المجلد 6، العدد 2، الأردن، ص 385 .

تصنيف المعلومات المحاسبية:

يختلف تصنيف المعلومات المحاسبية وتبويبها تبعاً لاعتبارات عديدة، ويمكن تصنيف المعلومات كما يلي⁽¹⁾:

1. من حيث دلالتها:

أ - **معلومات تاريخية:** وهي معلومات تتعلق بقياس الأحداث والعمليات التي تمت في الزمن الماضي كالقوائم المالية (الميزانية العمومية، قائمة الدخل... الخ) وتستخدم هذه التقارير في تقييم كفاءة المنشأة في تحقيق أهدافها وبيان حقيقة المركز المالي للمنشأة وكذلك تستخدم للأغراض الضريبية، وعلى الرغم من أهميتها في تقنية الأداء فإنها لا تصلح كأداة للرقابة على الأداء الجاري واتخاذ القرارات المستقبلية.

ب - **معلومات حالية:** وهي معلومات يتم إعدادها لأغراض الرقابة الداخلية وتتعلق بالأنظمة التشغيلية للمنشأة وتتوفر فيها المميزات التالية:

- تتعلق بالنشاط الجاري فقط.
- يتم تقديمها بصورة دورية منتظمة.
- يتم تقديمها بصورة فورية وفي الوقت المناسب.
- ذات طابع تحليلي بحيث يتم مقارنة الأداء الفعلي مع الخطط المرسومة.

ج - **معلومات مستقبلية:** وهي معلومات تقديرية يتم إعدادها لأغراض التخطيط والتنبؤ بالمستقبل ومساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات السليمة، واختيار أفضل البدائل المتاحة وبحيث تصبح هذه المعلومات معياراً وأساساً للحكم على الأداء في المستقبل وتتمثل هذه المعلومات في الموازنات التخطيطية والتكاليف المعيارية وغيرها.

2. من حيث مصدرها⁽²⁾:

أ - **معلومات داخلية:** وهي معلومات تعبر عن أحداث ووقائع تمت داخل المنشأة ويتم الحصول عليها من الأفراد والأقسام الداخلية، وتتمثل هذه المعلومات في التقارير والكشوفات اليومية والموازنات التخطيطية وتقارير الأداء وكل ما يتعلق بالعمليات الاعتيادية للمنشأة.

ب - **معلومات خارجية:** وهي معلومات يتم الحصول عليها من مصادر خارجية كالعملاء والممولين والجهات الحكومية والمنظمات المهنية وغيرها، وتتضمن معلومات عن البيئة المحيطة وظروف السوق وتحتوي على مؤشرات تنبؤية تمكن مستخدميها من اتخاذ الاحتياطات اللازمة والتخطيط لمواجهة الأحداث قبل وقوعها، وغالباً ما تكون هذه المعلومات على شكل نشرات إحصائية تفسر الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للبيئة المحيطة.

3. من حيث درجة تكرارها:

أ - **معلومات دورية:** وهي معلومات يتم إعدادها وتقديمها لمحتاجيها على فترات دورية منتظمة (سنوياً، شهرياً، أسبوعياً...).

ب - **معلومات غير دورية:** وتتمثل في المعلومات التي تستخدم لأغراض خاصة وتكون الحاجة إليها محددة كدراسات الجدوى الاقتصادية.

(1) عمر حسنين، 1999 م، تصميم النظام المحاسبي مع دراسة تطبيقية على البنوك التجارية وشركات التأمين، الإسكندرية، ص 25.

(2) سمير الصبان واسماعيل جمعة، 1997 م، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، ص (7-8).

4. من حيث توقيت الحصول عليها:

أ -معلومات فورية: وهي تلك المعلومات التي يتم الحصول عليها بشكل سريع ومباشر عند الحاجة إليها وتكون معدة ومجهزة مسبقاً وهي بالتالي مفيدة وبدرجة كبيرة في اتخاذ القرارات التشغيلية.

ب -معلومات غير فورية: وهي معلومات غير متوفرة عند الحاجة إليها مما يتطلب وقتاً أطول في إعدادها وتجهيزها وترتبط عادة بالقرارات الاستراتيجية المنشأة.

5. من حيث متطلباتها العملية:

أ -معلومات إجرائية: وهي معلومات تتطلب من متلقيها اتخاذ إجراءات معينة على الفور أو في وقت لاحق.

ب -معلومات غير إجرائية: وهي معلومات خبرية توضح أحداث وعمليات تمت في وقت سابق ولا يتطلب من متلقيها اتخاذ أي إجراء.

6. من حيث ارتباطها بالزمن(1):

أ -معلومات جامدة: إذا عبرت عن قيمة حدث معين في لحظة زمنية محددة.

ب -معلومات ديناميكية: إذا عبرت عن حالة التغير التي حدثت في قيمة الحدث خلال فترة زمنية.

7. من حيث ارتباطها بالعملية الإدارية:

أ -معلومات خاصة بالتخطيط: وهي المعلومات المالية والمحاسبية التي تساهم في دراسة وتحليل البدائل المختلفة لمجموع الأهداف المراد تحقيقها والمفاضلة بينها في صورة مالية كمية ووصفية.

ب -معلومات خاصة بالرقابة: وهي معلومات تتعلق بمتابعة التنفيذ الفعلي ومقارنته بالأداء المخطط للتأكد من أن الأداء الفعلي يتم وفقاً للخطة المرسومة والسياسات والمعايير الموضوعية واكتشاف الانحرافات وتحليلها للتعرف على الأسباب التي أدت لحدوثها وإرسال التقارير حولها للمستويات الإدارية المعنية لاتخاذ القرارات التصحيحية بشأنها.

ج -معلومات خاصة باتخاذ القرارات: وهي المعلومات المحاسبية المتعلقة بترشيد ومساندة القرارات الإدارية من حيث تحديد البدائل المقترحة للقرار وتقييمها.

خصائص المعلومات المحاسبية:

لا شك أن المعلومات المحاسبية يكون من شأنها زيادة معرفة متخذ القرار وتنويره وترشيده عند اتخاذ لقرار ما، فضلاً عن تخفيض درجة عدم التأكد والمخاطر المترتبة على ذلك. لذلك لا بد من تحديد خصائص المعلومات المحاسبية ويؤدي تحديد هذه الخصائص إلى مساعدة المسؤولين عند وضع المعايير المحاسبية وكذلك عند إعداد القوائم المالية، وفيما يلي بيان بعض هذه الخصائص(2):

أ -الملاءمة : ويقصد بها أن تكون المعلومات المحاسبية قادرة على التأثير في القرار.

(1) مطر وآخرون، 1996 م، نظرية المحاسبية واقتصاد المعلومات، عمان ، الأردن، ص 127.

(2) يوسف محمود جربوع. (2001). نظرية المحاسبة. عمان: مؤسسة الوراق، ص (72-73).

ب - إمكانية الاعتماد عليها: ويتحقق ذلك بتوفر (إمكانية تحققها، ان تعبر بأمانه عما تهدف ، بعيدة عن التحيز).

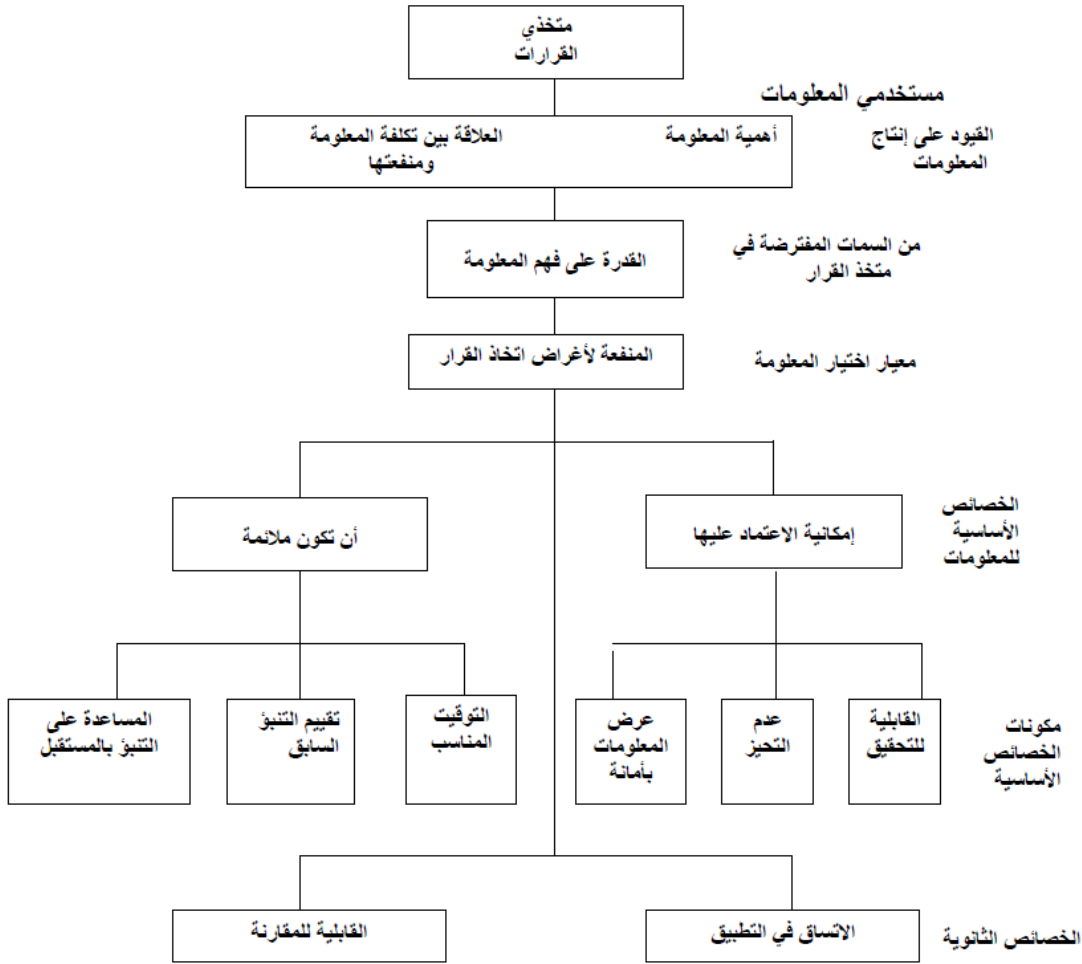
ج - القابلية للمقارنة.

د- الثبات أو التجانس: ويقصد به الثبات في استخدام المعايير المحاسبية.

وتعتبر المعلومات بصفة عامة الأكثر منفعة لأغراض اتخاذ القرارات وهي المحور الأساسي لاختيار الأسلوب المحاسبي واختيار كمية ونوعية المعلومات الواجب الإفصاح عنها وقد حددت الدراسة رقم (2) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) الخصائص الكيفية للمعلومات المحاسبية، والتي يمكن على ضوءها التمييز بين المعلومات الأكثر منفعة والمعلومات الأقل منفعة لأغراض اتخاذ القرارات.

ويمكن صياغة الخصائص الكيفية للمعلومات المحاسبية في الشكل التالي:

شكل رقم (4) (1)



الخصائص الكيفية للمعلومات المحاسبية حسب (FASB)

(1) وصفي أبو المكارم و سمير محمد، 2000 م المحاسبة المالية المدخل النظري-قياس وتقييم الأصول قصيرة الأجل، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، ص28.

ومن الشكل (4) يمكن استنتاج أن مستخدمي المعلومات (متخذو القرارات) هم نقطة البداية في تقرير خصائص المعلومات باعتبار أن هناك تعدداً في أصحاب المصالح المهتمين بأمر الوحدة الاقتصادية وأن هناك تبايناً في أهدافهم وتعارضاً في دوافعهم ومن البديهي أن ذلك ينعكس بدوره على ما يتخذونه من قرارات وما يتبعونه من أساليب في اتخاذ هذه القرارات وما يستخدمونه من معلومات، وعلى مقدرتهم على تفهم واستخدام هذه المعلومات.

ويعني ذلك أن منفعة المعلومات تتوقف على الربط الدائم بين مستخدمي المعلومات والقرارات التي يتخذونها وحتى يتحقق ذلك يجب أن تكون المعلومات ملائمة، ويتم توصيلها بطريقة يمكن فهمها والقابلية للفهم هي الخاصية التي تهيبُّ الفرصة لمستخدم المعلومات أن يتعرف على مضمونها ومغزاها، فضلاً عن ذلك وضعت الدراسة الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية قيدين على إنتاج المعلومات هما:

الأول: أن تكون المعلومات ذات أهمية نسبية.

الثاني: أن تكون منفعة المعلومات أكبر من تكلفتها.

ونظراً للتأثير المباشر للمعلومات المحاسبية على القرارات، والوظائف الإدارية المختلفة، فقد اهتمت المنظمات المهنية بتحديد مجموعة من الخصائص والمعايير الأساسية التي تساعد في تقييم مستوى جودة المعلومات المحاسبية، فقد حددت هيئة معايير المحاسبة المالية (FASB) التابعة للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) هذه الخصائص والمعايير في ترتيب هرمي بهدف تحديد الترتيب الموضوعي للأولويات التي يستلزم توفرها في المعلومات المحاسبية لتحقيق أكبر قدر من المنفعة والفائدة لمستخدميها باعتبار ذلك هو المعيار الأساسي السائد للحكم على مدى تحقيق المعلومات المحاسبية لهدف المساهمة الفعالة في ترشيد ومساندة القرارات الإدارية ورسم السياسات المختلفة ومتابعة تنفيذها⁽¹⁾.

أولاً: الخصائص الأساسية:

1. الملائمة:

إن ملائمة المعلومات المحاسبية تعتبر من أهم الخصائص التي يجب توفرها في هذه المعلومات وتعني مدى تطابق المعلومات المحاسبية مع احتياجات مستخدميها، كما يقصد بها قدرة المعلومات المحاسبية في التأثير على القرارات الإدارية، وكذلك قدرتها على مساعدة مستخدمي المعلومات المحاسبية على إجراء تنبؤات أكثر دقة حول الأحداث المستقبلية.

والملائمة في المعلومات المحاسبية ميزة هامة سواء كانت هذه المعلومات للاستخدام الداخلي للمنشأة أم للاستخدام الخارجي، ولكنها أكثر أهمية بالنسبة للاستخدام الداخلي بذاتها.

وقد اعتبرت جمعية المحاسبين الأميركية (A.A.A) أنه لكي تكون المعلومات المحاسبية ملائمة فإنه يجب أن ترتبط بالهدف والغرض المطلوب تحقيقه، كما حددت هيئة معايير المحاسبة المالية (FASB) الخصائص الفرعية التالية لملائمة المعلومات المحاسبية :-

أ. التوقيت المناسب:

تعتبر الحاجة إلى المعلومات المحاسبية حاجة جارية وفورية وخاصة أن كثيراً من المعلومات تفقد أهميتها بسرعة شديدة نتيجة للتغيرات الكبيرة في الظروف البيئية المحيطة، وتعتبر

(1) محمد علي الزبيدي، الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المحاسبية المالية وفقاً لنشرة مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) مجلة المحاسب القانوني، العدد 92، ص (26-27).

خاصية التوقيت الملائم من الخصائص الهامة الواجب توفرها في المعلومات المحاسبية وعنصراً أساسياً من عناصر نجاح المديرين في اتخاذ القرارات الإدارية إذ أنه لا قيمة للمعلومات ما لم تصل لمستخدميها في الوقت المناسب لتمكنهم من اتخاذ القرارات السليمة، ولكي يكون توقيت المعلومات المحاسبية ملائماً ومناسباً فإنه لابد من إعدادها وتجهيزها قبل اتخاذ القرار بوقت كاف.

ب. القدرة التنبؤية:

يتخذ المديرون قراراتهم في ظل المنافسة وعدم التأكد وفي إطار البيئة المحيطة مما يستوجب توفير معلومات محاسبية تساهم في مساعدتهم على التنبؤ الصادق وتقليل درجة المخاطرة كما تساهم المعلومات التنبؤية في إعداد الخطط ورسم السياسات المستقبلية.

ج. التغذية الراجعة:

ويقصد بها أن المعلومات المحاسبية التي ينتجها النظام المحاسبي يجب أن تترد مرة أخرى إلى النظام للتحقق من صحة التنبؤات وإجراء المقارنات بين التنفيذ الفعلي والخطط المرسومة لاتخاذ القرارات التصحيحية بشأن الانحرافات وتصحيحها.

2. الوثوق (المصدقية):

لكي تكون المعلومات المحاسبية مفيدة لمستخدميها فإنه يجب أن تكون على قدر كاف ومقبول من الثقة وإمكانية الاعتماد عليها كمقياس للأحداث والعمليات المالية والاقتصادية التي تمثلها، وحتى تكون المعلومات المحاسبية موثوق بها وذات مصداقية جيدة فإنه يجب أن تتوفر فيها الخصائص الفرعية التالية:-

أ. الصدق والأمانة في عرض المعلومات المحاسبية:

يعني أن تكون المعلومات المحاسبية معبرة بصدق وأمانة عن الحقائق والأحداث المالية الممثلة لها وبحيث يتوفر التوافق بين القيم والأرقام المحاسبية وتفصيلها مع الأحداث الاقتصادية والمالية التي تم قياسها والتقرير حولها.

ب. الحياد وعدم التحيز:

ويقصد بها موضوعية المعلومات المحاسبية بحيث تخلو من التحيز وتغليب مصلحة فئة على حساب فئة أخرى مما يزيد من ثقة المستخدم بالمعلومات المحاسبية ودقتها وسلامتها.

ج. القابلية للتحقق:

وتكون المعلومات المحاسبية قابلة للتحقق إذا قام عدد من الأشخاص المؤهلين بفحص البيانات أو السجلات وبتباعد طرق قياس مماثلة وتم التوصل إلى نتائج متطابقة إلى حد ما، أي عندما تتفق آراؤهم على القيم الواردة في القوائم المالية.

ثانياً: الخصائص الثانوية:

حددت هيئة معايير المحاسبة المالية (FASB) الخصائص الثانوية التالية والتي يجب توفرها في المعلومات المحاسبية.

1. القابلية للمقارنة:

يؤدي استخدام السياسات المحاسبية إلى تباين المعلومات المحاسبية المتعلقة بالمنشأة مما يسبب صعوبة في إجراء المقارنات بين النتائج المالية للمنشأة لفترات محاسبية متتالية كما يحد من إجراء المقارنات والتحليلات القطاعية.

لذا فإن عرض المعلومات المحاسبية بالشكل الذي يجعلها قابلة للمقارنة سواء مع المعلومات على مستوى القطاع ككل أم على المستوى الداخلي للشركة يحقق قدرًا من الدقة أكبر في تقييم الأداء وتحسين التنبؤات وترشيد القرارات الإدارية.

2. الثبات والاتساق:

إن لمبدأ الثبات والاتساق أهمية كبرى في تحقيق خاصية القابلية للمقارنة حيث يشير إلى ضرورة التزام المنشأة بتطبيق نفس السياسات المحاسبية في معاملاتها وأنشطتها خلال الدورات المحاسبية المتعاقبة، وتلزم معايير المحاسبة الدولية الشركات بضرورة الإفصاح عن أي تغيير في السياسات المحاسبية المتبعة وبيان الأسباب التي دعت لهذا التغيير والآثار المترتبة عليه.

ثالثاً: القيود على الخصائص النوعية للمعلومات:

بالإضافة إلى الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية فقد حددت هيئة المعايير المحاسبية المالية (FASB) قيدين رئيسيين على المعلومات المحاسبية وهما:

1. التكلفة الاقتصادية:

يتطلب إنتاج المعلومات المحاسبية تكاليف متعددة مما يستوجب المقارنة بين تلك التكاليف والمنافع المتحققة من استخدام المعلومات المحاسبية، ويعتمد قرار الإدارة في الحصول على المعلومات المحاسبية عندما تتساوى تكلفة إنتاجها مع المنفعة المتحققة من استخدامها كحد أدنى تطبيقاً لمبدأ اقتصاديات المعلومات، كما يمثل هذا القيد معياراً أساسياً للحكم على مدى كفاءة النظام المحاسبي في توفير المعلومات بأقل تكلفة ممكنة.

2. الأهمية النسبية:

ويحدد هذا القيد مستوى ودرجة الأهمية النسبية للمعلومات المحاسبية بالنسبة لمستخدميها، ويشير إلى ضرورة تبويب وتصنيف المعلومات في القوائم والتقارير المالية وفقاً لأهميتها النسبية لمتخذي القرارات، كما يتضمن ضرورة الاهتمام بجوهر المعلومات المحاسبية ومضمونها وعدم المبالغة في التركيز على الشكل والصورة.

وأخيراً فإن توفر هذه الخصائص في المعلومات المحاسبية له تأثير مباشر وفعال على الوظائف الإدارية المختلفة لاعتمادها على المعلومات المحاسبية بدرجة كبيرة، كما أن هذه الخصائص متداخلة بصورة تكاملية حيث توفر معياراً موضوعياً لضمان تحقيق الفائدة من التقارير المالية وخاصة بالنسبة للتقارير الداخلية.

معايير جودة المعلومات المحاسبية:

أن المعلومات هي تلك التي يتم إعدادها أو إنتاجها لتصبح في شكل أكثر نفعاً لمتخذ القرار وذلك لقيمتها في صنع القرار الحالي أو للاستخدام المستقبلي.

ولكي تكون المعلومات ذات فائدة لمتخذ القرار لا بد أن تكون على مستوى من الجودة وعلى الرغم من أنه لا يوجد تعريف محدد لجودة المعلومات وذلك لاختلافه تبعاً لاختلاف وجهات النظر وأهداف منتجي ومستخدمي المعلومات إلا أنه يمكن تحديد معايير عامة لقياس جودة المعلومات على النحو التالي⁽¹⁾:

1. الدقة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:

يمكن التعبير عن جودة المعلومات بدرجة الدقة التي تتصف بها المعلومات أي بدرجة تمثيل المعلومات لكل من الماضي والحاضر والمستقبل ولاشك أنه كلما زادت دقة المعلومات زادت جودتها وزادت قيمتها في التعبير عن الحقائق التاريخية أو عن التوقعات المستقبلية.

وبالرغم من أهمية هذا المقياس في التعبير عن جودة المعلومات فإنه لا يمكن تحقيقه وذلك لكون المعلومات التي يبني عليها القرار تنطوي على المستقبل وبالتالي فهي على درجة من التيقن وعدم التأكد. لذا غالباً ما يتم التوضيح بالدقة عند توفير معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات.

2. المنفعة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:

وتتمثل المنفعة في عنصرين هما صحة المعلومة وسهولة استخدامها ويمكن أن تأخذ المنفعة أحد الصور الآتية:

أ - المنفعة الشكلية: وتعني أنه كلما تطابق شكل ومحتوى المعلومات مع متطلبات متخذ القرار كلما كانت قيمة هذه المعلومات عالية.

ب - المنفعة الزمنية: وتعني ارتفاع قيمة المعلومات كلما أمكن الحصول عليها بسهولة ومن ثم فإن الاتصال المباشر بالحاسب الآلي مثلاً يعظم كلاً من المنفعة الزمنية والمكانية للمعلومات.

ت - المنفعة التقييمية والتصحيحية: وتعني ارتفاع قدرة المعلومات على تقييم نتائج تنفيذ القرارات، وكذا قدرتها على تصحيح انحرافات هذه النتائج.

3. الفاعلية كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:

تعبر الفاعلية عن مدى تحقيق المنشأة لأهدافها من خلال موارد محددة ، وعلى ذلك فإنه يمكن تعريف جودة المعلومات من زاوية الفاعلية بأنها مدى تحقيق المعلومات لأهداف المنشأة أو متخذ القرار من خلال استخدام موارد محدودة، ومن ثم فإن فاعلية المعلومات هي مقياس لجودة المعلومات.

4. التنبؤ كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:

يقصد بالتنبؤ أنه الوسيلة التي يمكن بها استعمال معلومات الماضي والحاضر في توقع أحداث ونتائج المستقبل، وأن هذه التوقعات تستخدم في التخطيط واتخاذ القرارات.

ومن المؤكد أن جودة المعلومات إنما تتمثل في مقدرتها التنبؤية وتخفيض حالة عدم التأكد وذلك عند استخدامها كمدخلات لنماذج التنبؤ مثل نماذج التنبؤ بالمراكز المالية أو كمدخلات لنماذج الاختبار من بين بدائل القرارات الإدارية.

(1) مؤيد الفضل، عبدالناصر نور، 2002 ، المحاسبة الإدارية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، ص (305-306).

5. الكفاءة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:

يقصد بالكفاءة تحقيق أهداف المنشأة بأقل استخدام ممكن للمورد، ويرى البعض ضرورة تطبيق مبدأ الاقتصاد على نظم المعلومات والذي يستهدف تعظيم جودة المعلومات بأقل التكاليف الممكنة التي يجب أن تزيد عن قيمة المعلومات.

فالكفاءة تقاس بمدى توفير الموارد المادية والبشرية عند القيام بالعمليات والنشاطات اللازمة لتحقيق الأهداف مقارنة بالمرجات أو النتائج التي يتم تحقيقها.

ويرى الباحث بأن توفر معايير عامة لقياس جودة المعلومات هو ذات أهمية كبيرة لأن المعلومات بدون توفر هذه المعايير التي تحكم عملها وتجعلها مفيدة لعملية لاتخاذ القرارات فإن هذه المعلومات تفقد أهميتها. ويعتبر المنتج النهائي لعملية لاتخاذ القرارات هي المعلومات الجاهزة لاتخاذ القرارات الرشيدة.

مستخدمو المعلومات المحاسبية:

هناك العديد من مستخدمي المعلومات المحاسبية والذين تتباين احتياجاتهم انطلاقاً من تباين أهدافهم وغاياتهم وتعدد مجالات استخدام المعلومات المحاسبية فهي تستخدم⁽¹⁾ :

- أ. أساساً لاتخاذ القرارات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية داخل المنشأة.
- ب. في القرارات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية من قبل الأطراف الخارجية.
- ت. لتلبية المتطلبات الضريبية وللوفاء بالاحتياجات القانونية والتشريعية.

إن تحديد المستخدم المستهدف للقوائم المالية هو الخطوة الأساسية والأولى التي يجب مراعاتها عند إنتاج المعلومات المحاسبية لتحديد الخطوات التالية والتي تتمثل في:

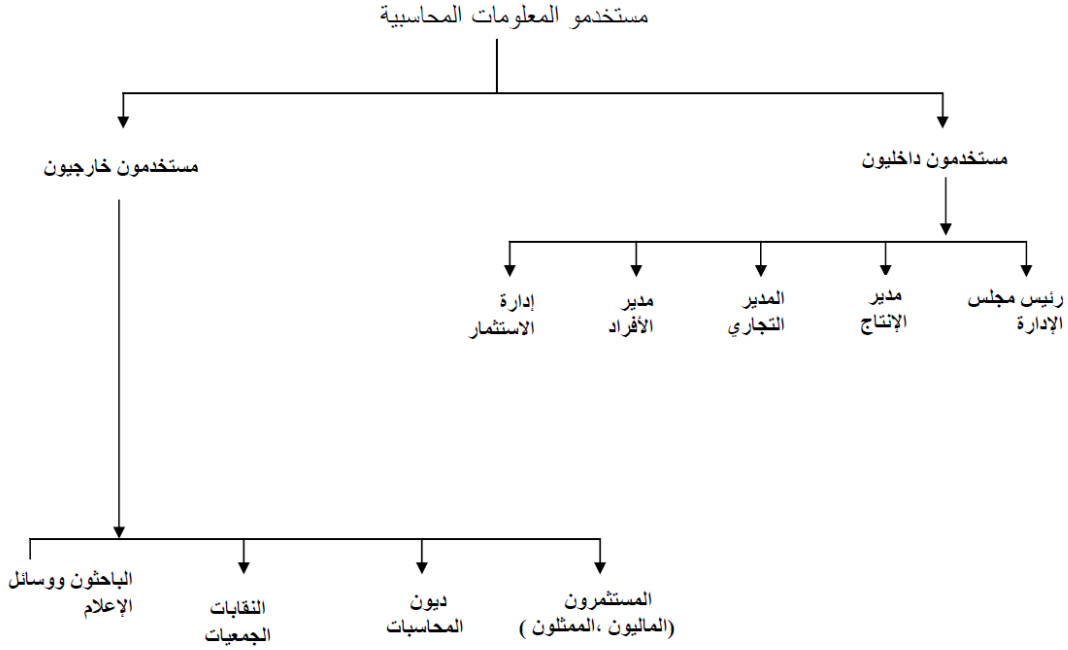
1. تحديد الأغراض التي ستستخدم فيها المعلومات المحاسبية.
2. تحديد الخصائص الواجب توفرها في المعلومات المحاسبية (طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية) اللازمة لتحقيق تلك الأغراض سواء كان ذلك من حيث الشكل أم من حيث المحتوى.
3. تحديد طرق وأساليب عرض المعلومات المحاسبية في القوائم والتقارير المالية.
4. تحديد التوقيت المناسب لعرض وتقديم المعلومات المحاسبية.

ويعتمد ذلك على ما يملكه مستخدمو المعلومات من الخبرة والمهارة في فهم المعلومات المحاسبية والاستفادة منها، وبناء على ذلك فإنه يجب إعداد القوائم المالية في ظل فرضية أساسية وهي وجود مستويات متعددة من مستخدمي المعلومات المحاسبية ولكل منها احتياجاته وإمكانياته.

الشكل رقم (5) بين عناصر الفئات المختلفة لمستخدمي معلومات النظام المحاسبي في الوحدة الاقتصادية.

(1) نعيم دهمش، 1995 م، القوائم المالية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً، معهد الدراسات المصرفية، الطبعة الخامسة، عمان، ص11.

شكل رقم (5) (1)



ويمكن تقسيم مستخدمي المعلومات المحاسبية على النحو التالي:

1. الأطراف الداخلية وتتمثل في إدارة المنشأة على مختلف مستوياتها (مجلس الإدارة، المديرين، رؤساء الأقسام، المشرفون،...).
2. الأطراف الخارجية التي لها صلة مباشرة ووثيقة بالمنشأة وتضم (الملاك، المستهلكون، الزبائن والموردين، السلطات الحكومية،...).

(1) مطر وآخرون، 1996 م، نظرية المحاسبية واقتصاد المعلومات، عمان، الأردن، ص(271-272).

الفصل الثاني: المعلومات المحاسبية ودورها تحسين جودة اتخاذ القرارات الإدارية

مفهوم عملية اتخاذ القرارات:

توصف عملية اتخاذ القرارات بأنها قلب الإدارة، كما يوصف المدير بأنه متخذ قرارات وأن قدرته على اتخاذ القرارات وحقه في ذلك هو الذي يميزه عن غيره من أعضاء التنظيم الإداري، ومن هنا فإن عملية اتخاذ القرارات هي محور العملية الإدارية وأن النجاح الذي تحقّقه أية منظمة يتوقف على قدرة وكفاءة قيادتها على اتخاذ القرارات المناسبة.

ويعتبر موضوع اتخاذ القرارات بشكل عام من أهم العناصر وأكثرها أثرًا في حياة الأفراد وحياة المنظمات الإدارية وحتى في حياة الدول.

وتعد القرارات الإدارية جوهر عمل القيادة الإدارية، وهي نقطة الانطلاق بالنسبة لجميع النشاطات والتصرفات التي تتم داخل المنشأة بل وفي علاقاتها وتفاعلها مع بيئتها الخارجية. كما أن توقف اتخاذ القرارات مهما كان نوعها يؤدي إلى تعطيل العمل وتوقف النشاطات والتصرفات، وتزداد أهمية وخطورة القرارات كلما كبر حجم المنظمة الإدارية وتشعبت نواحي نشاطاتها، وكثر اتصالها بالجمهور⁽¹⁾.

وتمثل عملية اتخاذ القرارات الجزء الأكبر من اهتمام المدير ويشغلان حيزًا كبيرًا من نشاطه، وترتبط عملية اتخاذ القرارات ارتباطًا وثيقًا بوظيفة التخطيط، لأن نشاط التخطيط نفسه عبارة عن إصدار قرارات⁽²⁾ الصحن وآخرون، 2000 م، ص 221

ويواجه المدراء يوميًا العديد من المشكلات والحالات التي تحتاج إلى اتخاذ قرار لحلها تلك المشكلات وبما أن التخطيط يعتمد أساسًا على اتخاذ القرارات إذن لا بد للمدير من التعرف على الخطوات التي تمر بها عملية اتخاذ القرارات وكذلك لا بد من التعرف على مفهوم اتخاذ القرار، فاتخاذ القرار هو:

" اختيار البديل الأمثل من بين عدة بدائل بمعنى أنه لو كان هناك بديل واحد للحل فلا داعي لاتخاذ قرار في ذلك"⁽³⁾

ولقد عرف فقهاء القانون الإداري القرار بأنه:

"الوسيلة التي تستخدمها الإدارة لتمكينها من القيام بوظائفها ومباشرة النشاطات الموكلة إليها"⁽⁴⁾.

ويرى الباحث أن اتخاذ القرارات الإدارية عملية مستمرة ويومية، تتضمن كل المراحل الإدارية بدءًا بالتخطيط ومرورًا بالتنظيم والتوجيه وانتهاءً بالرقابة، إذ لا تخطيط دون اتخاذ قرار بذلك سواء كان للمدى البعيد أو القصير وفي حياتنا اليومية نتخذ جملة من القرارات تلقائيًا ولا تنحصر العملية فقط بالمدير العام أو باقي المدراء بل في كافة المستويات وفقًا لما تقتضيه الحالة.

كما أن عملية اتخاذ القرارات تتم لمعالجة مشكلات قائمة أو لمواجهة حالات أو مواقف معينة محتملة الوقوع أو لتحقيق أهداف مرسومة.

(1) نواف كنعان، 1998 م، اتخاذ القرارات الإدارية بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الخامسة، عمان، الأردن، ص (7-10).

(2) محمد الصحن وآخرون، 2000 م، مبادئ الإدارة، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 221.

(3) الفراء، ماجد وآخرون، 2003 م، الإدارة المفاهيم والممارسات، الطبعة الأولى، غزة، ص 83.

(4) نواف كنعان، مرجع سابق، ص 75.

ويمكن إجمال مراحل عملية اتخاذ القرار في الشكل رقم (6)
شكل رقم (6)⁽¹⁾

مخطط عمليات اتخاذ القرار الإداري على ضوء المعلومات الداخلة



ويرى الباحث بأن عملية اتخاذ القرارات هي عملية اختيار بديل واحد من بين مجموعة من البدائل الممكنة لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف خلال فترة زمنية معينة في ضوء العوامل البيئية والموارد المتاحة للمنظمة.

أنواع القرارات وتصنيفاتها:

يصنف القرارات بحسب المستوى الذي يتم فيه اتخاذ القرار إلى⁽²⁾:

(1) مشرفي، حسن، 1997 م، نظرية القرارات الإدارية -مدخل كمي في الإدارة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، ص 19.
(2) برهان، محمد، 1995 م أنظمة المعلومات الإدارية، جامعة القدس المفتوحة، الطبعة الأولى، ص 151.

أ - قرارات إستراتيجية: ترتبط بالأهداف والخطط الرئيسية للمنظمة وتغطي فترة زمنية طويلة نسبياً.

ب - قرارات إدارية: وهي القرارات الوظيفية التي يتم إتخاذها في مستوى الإدارة الوسطى للوصول إلى الأداء المثالي للأنشطة الوظيفية المختلفة في المنظمة كالإنتاج والتسويق والتمويل وغيرها.

ج - قرارات تشغيلية: وتتعلق بالتوزيع الداخلي للمواد وترجمة الأهداف والخطط إلى أعمال ومهام قصيرة المدى وتتعلق أساساً بالأعمال الروتينية وتعتبر هذه القرارات من اختصاصات الإدارات التنفيذية.

أهمية اتخاذ القرارات⁽¹⁾:

يعد اتخاذ القرارات هو محور العملية الإدارية، ذلك أنها عملية متداخلة في جميع وظائف الإدارة ونشاطاتها، فعندما تمارس الإدارة وظيفة التخطيط فإنها تتخذ قرارات معينة في كل مرحلة من مراحل وضع الخطة سواء عند وضع الهدف أو رسم السياسات أو إعداد البرامج أو تحديد الموارد الملائمة أو اختيار أفضل الطرق والأساليب لتشغيلها، وعندما تضع الإدارة التنظيم الملائم لمهامها المختلفة وأنشطتها المتعددة فإنها تتخذ قرارات بشأن الهيكل التنظيمي ونوعه وحجمه وأسس تقسيم الإدارات والأقسام، والأفراد الذين تحتاج إليهم للقيام بالأعمال المختلفة ونطاق الإشراف المناسب وخطوط السلطة والمسؤولية والاتصال.

وعندما يباشر المدير وظيفته القيادية فإنه يتخذ مجموعة من القرارات سواء عند توجيه رؤوسيه وتنسيق مجهوداتهم أو استشارة دوافعهم وتحفيزهم على الأداء الجيد أو حل مشكلاتهم.

وعندما تؤدي الإدارة وظيفة الرقابة فإنها أيضاً تتخذ قرارات بشأن تحديد المعايير الملائمة لقياس نتائج الأعمال والتعديلات التي سوف تجريها على الخطة، والعمل على تصحيح الأخطاء إن وجدت، وهكذا تجري عملية اتخاذ القرارات في دورة مستمرة مع استمرار العملية الإدارية نفسها.

كما أن عملية اتخاذ القرارات من العمليات المهمة والمعقدة لكونها تتعلق بالمستقبل الذي لا يمكن التنبؤ به بشكل دقيق، وهناك توجه نحو اعتبار وظيفة المدير هي عملية اتخاذ القرارات، حيث أن المدير يتخذ قراراً عندما يخطط وينظم وينسق ويراقب ويوجه⁽²⁾

ويؤكد كنعان أن أهمية القرارات الإدارية ودورها في تحقيق أهداف الإدارة ما تشهده التنظيمات الإدارية الحديثة من مشكلة تعدد وتعقد أهدافها ولذلك يقتضي فهم أهمية القرارات في الإدارة وبيان دورها وارتباطها بالعملية الإدارية⁽³⁾.

ويرى الباحث بأن اتخاذ القرار على درجة عالية من الأهمية لكل المؤسسات والمنظمات على مختلف أحجامها وأهدافها كون هذه العملية هي لب عملية الإدارة وهي المحرك الأساسي لأي منشأة وتعتمد أهمية القرارات الإدارية على درجة المعلومات المقدمة لإدارة المؤسسة وبالتالي إن كانت المعلومات متوفرة فيها جميع خصائص ومتطلبات المعلومات فإن هذا يعطي القرارات الإدارية قوة ووضوح واكتمالية.

(1) <http://sqarra.wordpress.com/mang01/>

(2) مؤيد الفضل وعبدالكريم شعبان ، 2003 ، المحاسبة الإدارية ودورها في ترشيد القرارات في المنشأة ، دار زهران للنشر، عمان، ص 27.

(3) نواف كنعان، 1998 م، اتخاذ القرارات الإدارية بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الخامسة، عمان، الأردن، ص93.

القرار الإداري الجيد:

من المعروف أن الأعمال تقاس بخواتيمها أي حسب النتائج النهائية لها فإذا كانت النتائج جيدة فالأغلب أن القرار الذي أدى لها جيداً والعكس صحيح، ولأن اتخاذ القرار عادة ما يكون بناء على المعلومات المتوفرة عند اتخاذ القرار والخبرة المتوافرة لدى متخذ القرار، وكون امكانيات الانسان تظل محدودة وبذلك لا يمكنه في أي ظرف من الظروف التيقن من النتيجة النهائية لقراره. لذلك يمكن تعريف القرار الإداري الجيد بأنه:

"القرار الذي يتم اتخاذه في ضوء البيانات والمعلومات المتوافرة لدى متخذ القرار عند اتخاذه، وأن هذا القرار قد لا يحقق أهدافه إذا طرأت ظروف لم تكن متوقعة أثناء عملية اتخاذ القرار"⁽¹⁾

دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات:

أن المعلومات تعد مادة القرار الإداري، فإذا كانت عملية الإنتاج تتطلب المواد الأولية فإن مادة الإنسان الإداري في اتخاذ القرارات هي البيانات والمعلومات التي تتوافر لديه، ويتوقف نجاح القرار على مدى صحة هذه المادة ودقتها وطريقة تنظيم تأمينها وتخزينها ونقلها إلى المراكز التي تحتاج إليها، ومن الملاحظ أن نجاح القرارات وسلامتها يتوقف على دقة وفعالية نظام الاتصالات الذي ينقل البيانات والمعلومات إلى مراكز اتخاذ القرارات كما يتوقف على المسافة التي تفصل بين مراكز المعلومات ومراكز اتخاذ القرار، أي كلما قصرت تلك المسافة كانت عملية اتخاذ القرار أكثر فاعلية⁽²⁾.

كما أن عملية اتخاذ القرارات هي عملية مستمرة لا تنتهي بمجرد اتخاذ قرار معين فقد يترتب على القرار المتخذ مواقف معينة تستدعي اتخاذ قرارات جديدة، كما أن عملية اتخاذ القرارات تعتمد في كل مراحلها على ما يتوافر لدى متخذ القرار من معلومات مع العلم بأن درجة جودة المعلومات المتوافرة لمتخذ القرار لها تأثير كبير على درجة جودة القرار الذي يتخذه، فكلما زادت درجة جودة تلك المعلومات كان متخذ القرار في وضع أفضل، وهذا الأمر يتطلب من الإدارة ضرورة أن تبحث باستمرار عن أفضل المعلومات فيما يتعلق بالأهداف والنتائج المتوقعة للتصرفات البديلة، فالمعلومات تزيد من معرفة متخذ القرار وتقلل من جوانب المخاطرة المرتبطة باتخاذ القرارات وفي حقيقة الأمر أن اتخاذ القرارات والمعلومات موضوعان مرتبطان لا يمكن التعرض لأحدهما دون الآخر⁽³⁾.

كما أنه لا بد من مراعاة المبادئ التالية عند تصميم نظام المعلومات⁽⁴⁾:

1. تعتبر المعلومات أساساً ضرورياً لاتخاذ القرارات، فبدون المعلومات يصعب تحديد المشكلة أو تحديد بدائل الحل، كما يصعب تحديد معايير المفاضلة بين البدائل.
2. يجب أن تكون المعلومات ملائمة للقرار المعروض، أو يمكن تجميع البيانات اللازمة وتحويلها إلى معلومات ملائمة.
3. أن يتم تجميع المعلومات المتعلقة بالموقف الإداري قبل تحديد البدائل.
4. تتوقف الحاجة إلى معلومات دقيقة على الأساليب المستخدمة لقياس البدائل المختلفة.

(1) محمد تيسير الرجبى، 2004 م، المحاسبة الإدارية، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ص 144.

(2) نادرة أيوب، 1997م، نظرية القرارات الإدارية، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، ص (193- 194)

(3) أحمد زامل، 2000 م، المحاسبة الإدارية مع تطبيقات بالحاسب الآلي، الجزء الأول، معهد الإدارة العامة، الرياض، ص(42-44).

(4) أحمد نور، أحمد رجب عبدالعال، 1993، المحاسبة الإدارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 33.

ويعود اهتمام الإدارة بالمعلومات المحاسبية كذلك لكونها المحرك لإدارة أي منشأة، بل وتحدد قدرتها على أدائها لوظائفها كما تتوقف درجة فعالية الإدارة على مدى وفرة وجودة المعلومات اللازمة للتخطيط والرقابة والمتابعة تحقيقاً لأهدافها المرجوة.

كما أن التغذية العكسية للمعلومات في نظم الرقابة تنتج نتيجة المقارنة بين ما هو مستهدف طبقاً للموازنة ونتائج الأداء الفعلي، وتستخدم المعلومات التي تتضمنها التقارير المحاسبية في⁽¹⁾:

- تسجيل الإنجازات عن مدى التقدم الحاصل في الأداء الفعلي قياساً بالأداء المخطط.
 - جذب الانتباه نحو مدى التباين الحاصل بين الأداء الفعلي والأداء المخطط والتوجيه نحو تحديد المشكلة، وتحديد القاعدة الملائمة لحل هذه المشكلة.
- ولأن اتخاذ القرارات يعتمد بشكل أساسي على البيانات والمعلومات المحاسبية فمن الضروري التعرض لبيان دور البيانات والمعلومات المحاسبية في المراحل التالية لاتخاذ القرار.

- تحديد المشكلة.
- تحديد بدائل حل المشكلة.
- جمع المعلومات المناسبة.
- اتخاذ القرار.

ويعتبر تحديد المشكلة من أهم مراحل اتخاذ القرار حيث تعتمد أو تتوقف عليها بقية المراحل الأخرى، وبمجرد تحديد المشكلة تحديداً دقيقاً يبدأ متخذ القرار في تحديد بدائل العلاج المتاحة وفي الاختيار بين البدائل، وقد تأخذ القاعدة التي تحكم القرار الصيغة التالية "يجب دائماً اختيار البديل الأقل تكلفة أو الأسرع عائداً أو الأقل مخاطرة".

ولا شك أن دور البيانات والمعلومات المحاسبية شأنها شأن أية معلومات أخرى يتمثل في زيادة المعرفة وتخفيض مخاطر عدم التأكد، ولأن هذه البيانات والمعلومات تكون كمية أو مالية فمن شأنها مساعدة متخذ القرار بصورة أكثر فعالية مما لو كانت وصفية أو شخصية.

وتستمد البيانات والمعلومات المحاسبية صفاتها من أدوات النظام المحاسبي الإداري ومن مجموعته المستندية ومن المفاهيم التي يتحرك خلالها، فالموازنات التخطيطية تمثل مصدراً دائماً ومستمرًا لتوفير البيانات والمعلومات المعيارية الواقعية التي تعتبر مفيدة وهامة عند اتخاذ القرارات لما تتمتع به من مزايا وأهمها:

- تغطي فترة سريانها الفترة التي يغطيها القرار المراد اتخاذه وبالتالي فهي ملائمة.
- يمكن الحصول عليها فوراً وحين الحاجة إليها وفي الوقت الملائم، وبالتالي فهي ذات توقيت مناسب.
- بنيت على دراسات فنية وبحوث علمية متخصصة ومحقة بتجارب ميدانية ومعملية، وبالتالي فهي دقيقة.

ومن الواضح أن ثمة علاقة حميمة تتمثل في كون المحاسبة تقوم بتوفير المعلومات اللازمة من أجل التخطيط ووضع السياسات والمساهمة في عملية اتخاذ القرارات والرقابة وبذلك تصبح الإدارة القائمة على العملية التنموية أكثر كفاءة عندما يقوم المحاسبون بمدّها بمعلومات دقيقة وكاملة تتخذ القرارات على أساسها.

ويرى الباحث أن للبيانات والمعلومات المحاسبية أهمية كبرى لكل أركان العملية الإدارية وفي كل مراحلها، وهي أساس لاستمرار أغلب إن لم نقل كل المشروعات أياً كان حجمها ونوعها،

(1) رضوان حنان وجبرائيل كحالة، 1996 المحاسبة الإدارية /مدخل محاسبة المسؤولية وتقييم الأداء، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان، ص (21-24).

كون اتخاذ القرار المناسب أصبح بحاجة لأساس يعتمد عليه ومن أهم مكونات هذا الأساس هي المعلومات المحاسبية، ومع التقدم العلمي والتقني وازدياد حجم المنافسة سيتطلب ان تكون القرارات الإدارية اكثر دقة وجودة وهو ما سيعتمد اعتماد رئيسي على معلومات اكثر دقة وأكثر خدمة لمتطلبات القرار الإداري الجيد، وسيكون لهذه المعلومات طلب كبير من قبل المستخدم الداخلي والمستخدم الخارجي لهذه المعلومات.

دور المحاسب والمدير في اتخاذ القرارات:

كما أوضحنا فيما سبق أن جوهر العملية الإدارية هو اتخاذ القرارات، والقرارات إما أن تكون قرارات تخطيطية أو قرارات رقابية، وسوف يتم التمييز بين الدور الذي يلعبه المحاسب والدور الذي يلعبه المدير في عملية اتخاذ القرارات:

في مجال التخطيط:

يقوم المدير بتحديد الأهداف التي يرمي إلى تحقيقها خلال بعد زمني معين والإجراءات اللازمة أو التي تكفل له تحقيق هذه الأهداف في ضوء موارد محددة تنسم بالندرة وفي بيئة وظروف تنسم بعدم التأكد بشأن ما يحيط بالمنشأة من متغيرات اقتصادية، سياسية، فنية، ثقافية، اجتماعية، وكما هو معلوم فإن عملية اختيار التصرف أو الإجراء الذي يكفل تحقيق الأهداف تنسم بالصعوبة والتعقيد، وهنا يأتي دور المحاسب الذي يوفر للمدير من المعلومات ما يمكنه من تكوين رؤية واضحة عن العواقب المختلفة والنتائج المتوقعة لكل بديل⁽¹⁾.

في مجال الرقابة:

ينصب اهتمام المدير على جانبين أساسيين هما (الفاعلية والكفاءة) وتعتبر الفاعلية عن القدرة على تحقيق الأهداف في ظل التغيرات البيئية المحيطة، أي أنها تحسين لعلاقة نوعية وليست كمية بين المدخلات والمخرجات بغض النظر عن التكلفة، أما الكفاءة فتعبر عن مدى حسن استغلال الموارد المتاحة دون إهدار تحقيقاً لهدف معين، وبعبارة أخرى هي تحقيق الهدف بأقل تكلفة ممكنة، وهكذا فإن الكفاءة تجسيد لعلاقة كمية وليست وصفية بين المدخلات والمخرجات.

ولتقييم الفاعلية والكفاءة، يقوم المدير بمقارنة النتائج الفعلية مع النتائج المخططة وهذا الأمر يمكنه من تلافي ما يكون قد حدث من أخطاء أثناء عملية التخطيط أو التنفيذ، وهنا يأتي دور المحاسب، فبمجرد وضع الخطة موضع التنفيذ يبدأ المحاسب من خلال إجراءات النظام المحاسبي في حصر وتجميع نتائج التنفيذ الفعلي لتلك الخطة وهذا الأمر يكون في محصلته النهائية توافر البيانات الفعلية الضرورية لإعداد التقارير المالية للوفاء باحتياجات الأطراف الخارجية⁽²⁾.

ويرى الباحث أن المدير لا يستطيع في كثير من الأحيان اتخاذ القرار إلا بعد تقصي الحقائق وجمع المعلومات، حتى وإن اتخذ قراراً مفاجئاً فهو لا يزال يحتاج إلى المعلومات أخيراً فإن علاقة المعلومات باتخاذ القرارات لا ترتبط فقط بظهور مشكلات ذلك أن المعلومات عنصر هام لاتخاذ القرارات سواء كانت هناك مشكلات أم لا.

فالقرارات تتخذ يومياً وربما كل ساعة من عمل المدير، والمدير الناجح هو الذي يحتفظ بقدر كبير من المعلومات مصنفة ومبوبة ومحتفظاً بها في سجلات منظمة يمكن الرجوع إليها وقت الحاجة.

(1) أحمد زامل، 2000 م، المحاسبة الإدارية مع تطبيقات بالحاسب الآلي، الجزء الأول، معهد الإدارة العامة، الرياض، ص 60.

(2) المرجع السابق نفسه، ص 61.

مدى صلاحية المعلومات المحاسبية كأساس لترشيد القرارات:

لا جدال في أن الهدف النهائي لأي نظام محاسبي يتمثل في توفير المعلومات المناسبة لاتخاذ القرارات في الوقت المناسب، وبالشكل المناسب، وبالمضمون المناسب، وبالتكلفة المناسبة، وللشخص المناسب، وحتى يمكن اتخاذ قرارات صائبة، فإنه من الضروري أن يكون هناك مدخلات من المعلومات، وطالما أن القرارات تؤثر في عالم الواقع، فإن المدخلات من المعلومات تأتي من إرسال أو ترجمة أو توصيل ظروف وأحوال العالم الواقعي بصورة ملائمة لصانع القرار، ومهما كانت طبيعة العالم الواقعي فإننا لن ندرکه حتى يمكننا الحصول على معلومات عن ظروفه وأحواله والأحداث التي تجري فيه.

إن المعلومات المحاسبية تعتبر أحد الأركان الأساسية للنظام المتكامل لاتخاذ القرارات سواء على مستوى المنشأة أو على مستوى أي وحدة اقتصادية مشتقة منها، بل إن من أهم أسباب وجود المحاسبة وتطورها المستمر يتمثل في أنها توفر معلومات تعتبر أساس لاتخاذ القرارات، حيث يقوم المحاسب بتوفير المعلومات المناسبة سواء لمواجهة احتياجات الإدارة بمستوياتها المختلفة أو لمواجهة احتياجات الأطراف الخارجية لترشيد عملية اتخاذ القرارات⁽¹⁾.

وإذا كان الأمر كذلك فهل هناك معايير معينة للحكم على مدى صلاحية المعلومات التي ينتجها نظام المحاسبة بغرض استخدامها كأساس لاتخاذ القرارات وترشيدها.

في الواقع أن إحدى اللجان المنبثقة عن مجمع المحاسبين الأمريكي قد أصدرت تقريراً عن تطوير نظرية المحاسبة، أو ركزت اهتمامها في هذا التقرير على أربعة خصائص أساسية، للمعلومات المحاسبية المناسبة لترشيد القرارات، وتتمثل تلك الخصائص فيما يلي⁽²⁾:

1. الملائمة أو المناسبة أو الصلاحية.

2. القابلية للتحقق.

3. التحرر من التمييز.

4. القابلية للقياس الكمي.

ولكن ما هو المعيار الذي يجب أن يستخدم في تحديد المعلومات المفيدة أو النافعة، وما هي المواصفات التي يجب توافرها في المعلومات المحاسبية حتى تكون نافعة، لذلك علقت اللجنة في مقدمة تقرير مجمع المحاسبين الأمريكي كما يلي:

أن معيار المنفعة يعتبر المعيار الوحيد الذي لا يخضع لأية قيود في مجال قابلية للتطبيق على كافة العمليات المحاسبية، وتقاس درجة منفعة المعلومات المحاسبية بمدى توافقها مع احتياجات متخذي القرارات.

والواقع أن مجمع المحاسبين الأمريكي لا يعتبر أول من نادى بمعيار المنفعة حيث نادى به قبل ذلك فريق كبير من رواد الفكر المحاسبي المعاصر.

والمعيار الشامل وهو معيار المنفعة يعني أنه يجب أن تكون المعلومات المحاسبية نافعة وهنا يجب أن نقرر أن منفعة أي شيء تتمثل في مقدرته على إشباع حاجات معينة، وبناء على ذلك فإن المعلومات المحاسبية تكون ذات منفعة إذا كانت قادرة على إشباع حاجات مستخدمي هذه المعلومات وهم كثيرون وحاجاتهم متعددة ومتشابهة، وقد تكون متعارضة في بعض الأحيان فالمعلومات المحاسبية التي قد تكون نافعة لمستوى الإدارة العليا قد لا تكون كذلك بالنسبة

(1) فهيم لوندي، 2000م، مدى صلاحية المعلومات المحاسبية كأساس لترشيد القرارات، مجلة المحاسب القانوني العربي، العدد 105، المجلد 3، ص 28.
(2) المرجع السابق نفسه، ص 29.

للمستويات الإدارية الأخرى، وقد لا تكون كذلك أيضاً بالنسبة للأطراف الأخرى التي لها مصالح مباشرة أو غير مباشرة في المنشأة مثل الملاك، مصلحة الضرائب، بورصة الأوراق المالية، الموردين، العملاء.. الخ.

كما أن المعلومات التي قد تكون نافعة في وقت معين قد لا تكون كذلك في وقت آخر، ولذلك فإن المعلومات التي تعطي الإجابة الكافية والجوهرية لكافة أو معظم التساؤلات التي تثور في أذهان مستخدميها هي المعلومات التي يمكن أن توصف بحق بأنها معلومات نافعة.

وإذا كان البعض يقرر كما سبق الإشارة أن معيار المنفعة يعتبر المعيار الوحيد الذي لا يخضع لأية قيود في مجال قابلية التطبيق على كافة المعلومات والعمليات المحاسبية إلا أن المناقشة السابقة قد أوضحت أن هناك قيوداً عديدة يخضع لها هذا المعيار في مجال التطبيق ومن أهمها:

1. وقت إتاحة المعلومات المحاسبية.
2. اختلاف مستويات استخدام هذه المعلومات داخلياً.
3. اختلاف الأطراف الخارجية الأخرى التي تستخدم هذه المعلومات.
4. اختلاف طريقة عرض المعلومات المحاسبية.
5. اختلاف الأشخاص في درجة إدراكهم لهذه المعلومات.

ويجب أن نلاحظ أن هذه القيود ذكرت على سبيل المثال لا الحصر. ورغم ذلك فإن معيار المنفعة يعتبر في رأينا المعيار العام أو الرئيس الذي يحتل مكان الصدارة بين معايير المعلومات المحاسبية، هذا بالإضافة إلى أن المعايير الأخرى يمكن اعتبارها مشتقة من هذا المعيار، أو اعتبارها مواصفات للمعلومات النافعة.

ويرى الباحث أن المنفعة مسألة نسبية ومن ثم فإنه يقع على عاتق المحاسب عبء إعداد معلومات مختلفة لإشباع حاجات مختلفة، أي إعداد معلومات تكون ملائمة أو مناسبة لمستخدميها.

يذكر أن منفعة المعلومات لا تقاس بحجمها وإنما بدرجة تأثيرها في القرار وهذا يتوقف على عوامل كثيرة بخلاف الحجم مثل الدقة، درجة مناسبتها للقرار، توقيت الحصول عليها، درجة إدراك متخذ القرار لها.. الخ.

كما أن عملية اتخاذ القرارات تعتبر عملية شاملة أو كلية، ومعظم القرارات تتخذ على أساس معلومات محددة بدقة ومتوفرة في الوقت المناسب بغض النظر عن حجمها.

القسم الثالث: الجانب الميداني للبحث

الفصل الأول: إجراءات تطبيق الدراسة

يتناول هذا المبحث بناء أداة الدراسة وإجراءات تطبيقها ، كالتالي:

أداة الدراسة:

اعتمد الباحث على الاستبانة لجمع بيانات الجانب العملي وقام الباحث بتصميمها لأغراض الدراسة ورافق مع الاستبانة رسالة تغطية توجه إلى أفراد عينة الدراسة في منظمات النفع العام والجمعيات الخيرية في دولة الكويت، ويتضح فيها طبيعة الدراسة وأهدافها، وتتكون الاستبانة من أربعة محاور وهي :

- 1) مدى اعتماد الإدارة على القوائم المالية في الحصول على معلومات محاسبية.
 - 2) الخصائص والمتطلبات الأساسية الواجب توافرها في المعلومات المحاسبية لتلبية احتياجات الإدارة.
 - 3) مدى استخدام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار الإداري.
 - 4) مدى توافر المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات الإدارية.
- ويقابل كل فقرة من فقرات المحاور الأربعة قائمة تحمل العبارات (أوافق بشدة - أوافق - محايد - لا أوافق - لا أوافق بشدة).

إجراءات تطبيق أداة الدراسة:

قام الباحث باختيار عينة عشوائية من منظمات النفع العام في دولة الكويت وعددها (11) جمعية أي بنسبة 10% من مجتمع الدراسة.

بعد ذلك تم إدخال البيانات، ومعالجتها إحصائياً بالحاسب الآلي عن طريق برنامج (SPSS)، ومن ثم قام الباحث بتحليل البيانات واستخراج النتائج.

صدق وثبات أداة الدراسة:

للتأكد من صدق الأداة قام الباحث باستخدام صدق المحتوى، وذلك للتأكد من ملاءمة محتوى الأداة وشمولها للموضوع قيد الدراسة، وذلك بعرض الأداة على مجموعة من المحكمين من المتخصصين الأكاديميين والخبراء في المحاسبة والإحصاء، الذين قاموا بتقييم الاستبانة وأبدوا بعض الملاحظات ومن ثم قام الباحث بتعديل الاستبانة في ضوء الملاحظات التي وصلتته من المحكمين.

أساليب التحليل الإحصائي:

استخدم الباحث برنامج SPSS وذلك لإيجاد التالي:

- إيجاد التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأسئلة الاستبانة.
- اختبار فرضيات البحث باستخدام الاختبار التائي واختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA

الفصل الثاني: نتائج وتحليل وتفسير نتائج الدراسة

أولاً : خصائص عينة الدراسة:

جدول (1) خصائص عينة الدراسة حسب بياناتهم الأولية

م	المتغير	التصنيف	العدد	النسبة
1	نوع الجمعية	خيرية	20	%66.7
		مهنية	5	%16.7
		تعاونية	5	%16.7
2	عمر الجمعية بالسنوات	5 – 10 سنوات	1	%3.3
		11 - 15 سنة	2	%6.7
		16 – 20 سنة	2	%6.7
		21 سنة فأكثر	25	%83.3
3	المؤهل العلمي	ثانوي فأقل	3	%10
		دبلوم	4	%13
		جامعي	16	%53
		دراسات عليا	7	%23.3
4	المسمى الوظيفي	رئيس مجلس إدارة	3	%10
		عضو مجلس إدارة	9	%30
		مدير عام	6	%20
		مدير تنفيذي	12	%40

ويلاحظ من الجدول (1) ان توزيع عينة الدراسة كانت بنسب معينة حسب حجم كل شريحة في مجتمع الدراسة.

ثانياً : تحليل و مناقشة النتائج وفق فرضيات الدراسة:

اعتمد الباحث على مقياس خماسي (غير موافق بشدة ، غير موافق ، محايد ، موافق ، موافق بشدة) لكل فقرة من فقرات الاستبانة وتحدد النسبة المئوية للمقياس كما بالجدول (2) :

جدول رقم (2)

المقياس المستخدم في الاستبانة

النسبة المئوية	الدرجة	المقياس
0 – أقل من 36%	0 – أقل من 1.8	غير موافق بشدة
36 – أقل من 52%	1.8 – أقل من 2.6	غير موافق
52 – أقل من 68%	2.6 – أقل من 3.4	محايد
68 – أقل من 84%	3.4 – أقل من 4.2	موافق
84 – 100%	4.2 - 5	موافق بشدة

1. **الفرضية الأولى:** مدى اعتماد الإدارة على القوائم المالية في الحصول على المعلومات المحاسبية متوسط .

وللتحقق من صحة الفرضية استخدم الباحث اختبار (t.test) لعينة واحدة مستقلة حول الوسط الفرضي (3) وكذلك إيجاد الوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسبة المئوية كما هو مبين بالجدول (3)

جدول (3)

نتائج الاختبار الثاني حول المتوسط النظري (3) لمدى اعتماد الإدارة على القوائم المالية في الحصول على المعلومات المحاسبية

م	الفقرات	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة T	درجة الحرية	مستوى الدلالة	النسبة المئوية
1	القوائم المالية مصدر رئيسي للمعلومات المحاسبية المستخدمة في اتخاذ القرار الإداري	30	4.17	1.020	6.265	29	.000	83.4%
2	يتم إعداد القوائم المالية كل نصف سنة أو أقل	30	3.77	1.406	2.986	29	.006	75.4%
3	يتم إعداد القوائم المالية من قبل محاسبين متخصصين لديهم المعرفة بالقواعد والمعايير المحاسبية.	30	4.67	.606	15.052	29	.000	93.4%
4	هناك دليل محاسبي واضح يتم استخدامه كمرجع لإثبات ومعالجة العمليات المحاسبية	30	4.37	.718	10.420	29	.000	87.4%
5	القوائم المالية المعدة تتصف بالموثوقية.	30	4.47	.730	11.000	29	.000	89.4%
مج 1	مدى اعتماد الإدارة على القوائم المالية في الحصول على المعلومات المحاسبية	30	4.2867	.60271	11.693	29	.000	85.7%

يتضح من الجدول (3) أن قيمة (t.test) دالة احصائياً عند مستوى دلالة 0.05 لجميع فقرات المجال الأول، وبناءً على ذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة وهي أن "مدى اعتماد الإدارة على القوائم المالية في الحصول على المعلومات المحاسبية كبير" حيث تراوحت النسب المئوية لفقرات المجال الأول بين (75.4% ، 93.4%) ومتوسط حسابي (3.77 ، 4.67) وانحراف معياري (0.606 ، 1.4) .

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (جربوع، 2007) في مسألة الاعتماد على المعلومات المحاسبية المستمدة من القوائم المالية في اتخاذ القرارات الإدارية، واستخدام كادر متخصص من المحاسبين لديهم معرفة جيدة بالقواعد والمعايير المحاسبية، والقدرة على إعداد القوائم المالية التي تحتوي على معلومات محاسبية تتميز بالدقة والموثوقية، غير أن الاختلاف كان في مجتمع الدراسات، وهذا مؤشر على أن الإدارات في المؤسسات بمختلف أنواعها تعتبر القوائم المالية مصدراً رئيسياً للمعلومات المحاسبية المستخدمة في اتخاذ القرار الإداري وتولي اهتماماً واضحاً بالكوادر المحاسبية العاملة لديها.

واللافت للانتباه ان هناك نسبة جيدة من مجتمع الدراسة تقوم بإعداد القوائم المالية بشكل نصف سنوي أو أقل وهذا مؤشر على وجود اهتمام من قبل متخذي القرار باستخدام المعلومات المحاسبية المستقاة من القوائم المالية.

2. **الفرضية الثانية** : مدى توافر الخصائص والمتطلبات الأساسية الواجب توافرها في المعلومات المحاسبية متوسط.

وللتحقق من صحة الفرضية استخدم الباحث اختبار (t.test) لعينة واحدة مستقلة حول الوسط الفرضي (3) وكذلك إيجاد الوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسبة المئوية كما هو مبين بالجدول (4):

جدول (4)

نتائج الاختبار الثاني حول المتوسط النظري (3)

الخصائص والمتطلبات الأساسية الواجب توافرها في المعلومات المحاسبية

م	الفقرات	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	T قيمة	درجة الحرية	مستوى الدلالة	النسبة المئوية
6	تساعد المعلومات المحاسبية المقدمة للإدارة في صياغة وتصميم الخطط المستقبلية	30	4.30	.750	9.497	29	.000	90%
7	المعلومات المحاسبية المقدمة للإدارة تتصف بكونها محدثة	30	4.17	.747	8.558	29	.000	83.4%
8	تصل المعلومات المحاسبية اللازمة للإدارة في الوقت المناسب	30	4.20	.714	9.200	29	.000	84%
9	تتميز المعلومات المحاسبية المقدمة للإدارة بالموضوعية	30	4.23	.817	8.266	29	.000	84.6%
10	تتميز المعلومات المحاسبية المقدمة للإدارة بالمصادقية	30	4.27	.907	7.648	29	.000	85.4%
11	تتميز المعلومات المحاسبية المقدمة للإدارة بالدقة	30	4.37	.765	9.786	29	.000	87.4%
12	تتميز المعلومات المحاسبية المقدمة للإدارة بالوضوح	30	4.27	.740	9.379	29	.000	85.4%
13	تتميز المعلومات المحاسبية المقدمة للإدارة بالمرونة	30	4.03	.928	6.100	29	.000	80.6%
14	تتوفر في المعلومات المحاسبية الحماية الكافية من أي اختراق غير مشروع.	30	4.17	.791	8.074	29	.000	83.4%
15	يسهل مقارنة المعلومات المحاسبية في الجمعية مع جمعيات مماثلة إذا اقتضت الحاجة.	30	3.63	1.066	3.254	29	.003	72.6%
16	يمكن للإدارة التحقق من صحة المعلومات المحاسبية المقدمة لها	30	4.33	.758	9.633	29	.000	86.6%
مج2	الخصائص الأساسية الواجب توافرها في المعلومات المحاسبية	30	4.1788	.60231	10.720	29	.000	83.6%

يتضح من الجدول (4) أن قيمة (t.test) دالة احصائياً عند مستوى دلالة 0.05 لجميع فقرات المجال الثاني، وبناءً على ذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة وهي أن "مدى توافر الخصائص والمتطلبات الأساسية الواجب توافرها في المعلومات المحاسبية كبير" حيث تراوحت النسب المئوية لفقرات المجال الثاني بين (72.6% ، 90%) ومتوسط حسابي (3.63 ، 4.3) وانحراف معياري (0.714 ، 1.066).

ومن النتيجة أعلاه يتضح ان عينة الدراسة توافق بشكل كبير على توافر الخصائص والمتطلبات الأساسية الواجبة في المعلومات المحاسبية كالقدرة التنبؤية والوقتية وإمكانية الاعتماد عليها، والمصادقية والموضوعية والوضوح والمرونة والأمان وسهولة المقارنة مع مؤسسات شبيهة وإمكانية التحقق من صحة تلك المعلومات، وبنسب متقاربة لكل خاصية، غير ان أقل الفقرات نسبة هي الفقرة 16 "يمكن للإدارة التحقق من صحة المعلومات المحاسبية المقدمة لها" حيث بلغت نسبتها 72.6% من عينة الدراسة.

3. الفرضية الثالثة: مدى استخدام الإدارة للمعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية متوسط .

وللتحقق من صحة الفرضية استخدم الباحث اختبار (t.test) لعينة واحدة مستقلة حول الوسط الفرضي (3) وكذلك إيجاد الوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسبة المئوية كما هو مبين بالجدول (5)

جدول (5)

نتائج الاختبار الثاني حول المتوسط النظري (3)

مدى استخدام الإدارة للمعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية

م	الفقرات	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	Tقيمة	درجة الحرية	مستوى الدلالة	النسبة المئوية
1	يتم اتخاذ القرارات الإدارية بالاستفادة من المعلومات المحاسبية	30	4.27	.691	10.033	29	.000	85.4%
2	يتم الاستفادة من المعلومات المحاسبية في الجمعية في عملية التخطيط	30	4.37	.669	11.195	29	.000	87.4%
3	يتم الاستفادة من المعلومات المحاسبية في الجمعية في عملية الرقابة	30	4.20	.805	8.163	29	.000	84%
4	تساهم المعلومات المحاسبية في تصحيح القرارات الإدارية	30	4.20	.887	7.413	29	.000	84%
5	تساهم المعلومات المحاسبية في تقييم الموقف المالي	30	4.57	.626	13.706	29	.000	91.4%
6	تساهم المعلومات المحاسبية في تقييم أداء الأقسام والفروع	30	4.17	.874	7.309	29	.000	83.4%
7	تساهم المعلومات المحاسبية في توجيه قرارات الاستثمار	30	4.33	.844	8.651	29	.000	86.6%
8	تستخدم المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرارات التوسعات في أقسام وفروع الجمعية	30	4.00	.910	6.021	29	.000	80%
9	تستخدم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار في توسيع مجالات العمل	30	4.10	.845	7.131	29	.000	82%
مج3	مدى استخدام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار الإداري	30	4.2444	.64749	10.527	29	.000	84.8%

يتضح من الجدول (5) أن قيمة (t.test) دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05 لجميع فقرات المجال الثالث ، وبناءً على ذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة وهي أن "مدى استخدام الإدارة للمعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية كبير" حيث تراوحت النسب المئوية لفقرات المجال الثالث بين (80% ، 91.4%) ومتوسط حسابي (4 ، 4.57) وانحراف معياري (0.626 ، 0.910).

ويتبين ان الوزن النسبي لجميع فقرات الاستبانة اكبر من 60% مما يعني موافقة مجتمع الدراسة على أن المعلومات المحاسبية تُستخدم في اتخاذ وتصحيح القرارات الإدارية وفي عمليتي التخطيط والرقابة وتُسهم في تقييم الموقف المالي وتقييم أداء الأقسام والفروع، وتساهم في توجيه قرارات الاستثمار والتوسعات سواء على مستوى الأقسام والفروع أو مجالات العمل.

4. الفرضية الرابعة : مدى توفر المعلومات المحاسبية اللازمة لاتخاذ القرارات الإدارية متوسط .

وللتحقق من صحة الفرضية استخدم الباحث اختبار (t.test) لعينة واحدة مستقلة حول الوسط الفرضي (3) وكذلك إيجاد الوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسبة المئوية كما هو مبين بالجدول (6):

جدول (6)

نتائج الاختبار الثاني حول المتوسط النظري (3)
مدى توفر للمعلومات المحاسبية اللازمة لاتخاذ القرارات الإدارية

م	الفقرات	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	T قيمة	درجة الحرية	مستوى الدلالة	النسبة المئوية
1	المعلومات المحاسبية المقدمة للإدارة كافية لاتخاذ القرار	30	3.93	.944	5.413	29	.000	78.6%
2	توفر المعلومات المحاسبية يساعد على اتخاذ القرار الإداري المناسب	30	4.30	.837	8.510	29	.000	86%
3	يتم اتخاذ القرار بالاستعانة بأسلوب التحليل المالي	30	3.93	.828	6.176	29	.000	78.6%
4	يتم إعداد تقارير مالية خاصة بالإدارة بخلاف القوائم والتقارير المالية الأساسية	30	4.07	.907	6.440	29	.000	81.4%
5	عند اختلاف وجهات النظر في مرحلة اتخاذ القرار تلعب المعلومات المحاسبية دوراً هاماً في اختيار القرار الأنسب	30	4.23	.858	7.870	29	.000	84.6%
مج4	مدى توافر المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات الإدارية	30	4.0933	.71387	8.389	29	.000	81.8%

يتضح من الجدول (6) أن قيمة (t.test) دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05 لجميع فقرات المجال الرابع ، وبناءً على ذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة وهي أن " مدى توفر المعلومات المحاسبية اللازمة لاتخاذ القرارات الإدارية كبيرة " حيث تراوحت النسب المئوية لفقرات المجال الرابع بين (78.6% ، 86%) ومتوسط حسابي (3.93 ، 4.30) وانحراف معياري (0.828 ، 0.944).

ومن النتيجة يظهر أن المعلومات المحاسبية اللازمة لاتخاذ القرارات متوفرة بنسبة كبيرة لدى متخذي القرارات، وتبين ان المعلومات المحاسبية التي تحصل عليها الإدارة تتميز بالكفاية وتُساعد الإدارة في اتخاذ القرار الإداري المناسب وتسهم في اختيار القرار الأنسب من بين مجموعة القرارات التي قد يُختلف عليها، بالإضافة لكون نسبة جيدة من عينة الدراسة تستعين بأسلوب التحليل المالي عند اتخاذ القرارات، كما يتبين أن نسبة كبيرة من الإدارات "عينة الدراسة" تحصل على تقارير مالية خاصة بخلاف القوائم والتقارير المالية الأساسية.

5. الفرضية الخامسة:

للتحقق من صحة الفرضية " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في كل من:

- الاعتماد على القوائم المالية في الحصول على المعلومات المحاسبية .
 - الخصائص والمتطلبات الأساسية للمعلومات المحاسبية .
 - مدى استخدام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية .
 - مدى توافر المعلومات المحاسبية لا اتخاذ القرارات الإدارية.
- تبعاً لاختلاف نوع الجمعية (خيرية ، مهنية ، تعاونية)".

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لأبعاد المقياس الأربعة والمجموع الكلي كما هو مبين بالجدول (7)

جدول (7)

اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA لجوانب دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات تبعاً لنوع الجمعية

		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
المجال الأول	Between Groups	1.863	2	.931	2.900	.072
	Within Groups	8.672	27	.321		
	Total	10.535	29			
المجال الثاني	Between Groups	2.909	2	1.455	5.160	.013
	Within Groups	7.611	27	.282		
	Total	10.520	29			
المجال الثالث	Between Groups	1.375	2	.688	1.722	.198
	Within Groups	10.783	27	.399		
	Total	12.158	29			
المجال الرابع	Between Groups	4.883	2	2.441	6.661	.004
	Within Groups	9.896	27	.367		
	Total	14.779	29			
كل المجالات	Between Groups	2.393	2	1.196	4.728	.017
	Within Groups	6.832	27	.253		
	Total	9.224	29			

ويتضح من الجدول (7) ما يأتي:

1. أن قيمة ف غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05 للمجالات (الأول ، الثالث) حيث كان مستوى الدلالة أكبر من 0.05 ، وهذا يعني صحة الفرضية الصفرية القائلة بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في كل من الاعتماد على القوائم المالية في الحصول على المعلومات المحاسبية ومدى استخدام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية تبعاً لاختلاف نوع الجمعية.
2. قيمة ف دالة إحصائياً لكل من المجال الثاني والمجال الرابع والمجموع الكلي للمجالات حيث بلغت بالترتيب (5.160 ، 6.661 ، 4.728) بمستوى دلالة

(0.013، 0.017، 0.004) وهو أقل من 0.05 وهذا يعني رفض الفرضية الصفرية والقبول بالفرضية البديلة أي أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في كل من الخصائص والمتطلبات الأساسية للمعلومات المحاسبية، ومدى توافر المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات الإدارية و المجموع الكلي للمجالات تبعاً لاختلاف نوع الجمعية.

3. لتحديد مصدر واتجاه الفروق بين أنواع الجمعيات فقد تم استخدام اختبار (LSD) كما هو موضح بالجدول (8):

جدول (8)
نتائج اختبار (LSD) للدلالات البعدية الخاصة بالمجموع الكلي للمجالات حسب نوع الجمعية

نوع الجمعية	خيرية	مهنية	تعاونية
خيرية		0.05	0.013
مهنية			
تعاونية		0.634	

يتضح من الجدول (8) أن الفروق بين الجمعيات الخيرية والتعاونية دال إحصائياً حيث بلغ مستوى الدلالة (0.013) وهو أقل من 0.05 ولصالح الجمعيات التعاونية، وهذا يعني أن الجمعيات التعاونية أقوى من الجمعيات الخيرية في كل من توافر الخصائص والمتطلبات الأساسية للمعلومات المحاسبية، ومدى توافر المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات الإدارية و المجموع الكلي للمجالات.

ومن خلال النتيجة يمكننا رؤية ان هناك اهتمام اكبر في الجمعيات التعاونية في توفير الأسباب والسبل المؤدية لتوفير معلومات محاسبية ممتازة تتوافر فيها المتطلبات والخصائص الأساسية، وتوفير معلومات محاسبية كافية للإدارة لاتخاذ قراراتها الإدارية، وتلبيها في ذلك الجمعيات الخيرية وتتأخر في ذلك الجمعيات المهنية.

ويرى الباحث ان هذا الفرق ناتج لكون الجمعيات التعاونية شبيهة جداً بشركات المساهمة وبالتالي زيادة المُستخدمين الخارجيين لهذه المعلومات وزيادة الجهات الرقابية وعلى رأسها المساهمين.

6. الفرضية السادسة

للتحقق من صحة الفرضية " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في كل من

- الاعتماد على القوائم المالية في الحصول على المعلومات المحاسبية .
- الخصائص والمتطلبات الأساسية للمعلومات المحاسبية .
- مدى استخدام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية .
- مدى توافر المعلومات المحاسبية لا اتخاذ القرارات الإدارية

تبعاً لاختلاف عمر الجمعية بالسنوات (5-10 سنوات ، 11-15 سنة ، 16-20 سنة ، 21 سنة فأكثر).

وقد تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لأبعاد المقياس الأربعة والمجموع الكلي كما هو مبين بالجدول (9)

جدول (9)

اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA لجوانب دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات تبعاً لعمر الجمعية بالسنوات

		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
المجال الاول	Between Groups	.533	3	.178	.462	.711
	Within Groups	10.002	26	.385		
	Total	10.535	29			
المجال الثاني	Between Groups	1.898	3	.633	1.907	.153
	Within Groups	8.623	26	.332		
	Total	10.520	29			
المجال الثالث	Between Groups	1.097	3	.366	.860	.474
	Within Groups	11.061	26	.425		
	Total	12.158	29			
المجال الرابع	Between Groups	3.185	3	1.062	2.381	.093
	Within Groups	11.594	26	.446		
	Total	14.779	29			
كل المجالات	Between Groups	1.367	3	.456	1.507	.236
	Within Groups	7.858	26	.302		
	Total	9.224	29			

يتضح من الجدول (9) أن قيمة ف غير دالة إحصائياً لكل المجالات حيث كان مستوى الدلالة أكبر من 0.05 ، وهذا يعني صحة الفرضية الصفرية القائلة بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في كل المجالات تبعاً لاختلاف عمر الجمعية بالسنوات.

7. الفرضية السابعة

للتحقق من صحة الفرضية " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في كل من

- الاعتماد على القوائم المالية في الحصول على المعلومات المحاسبية .
 - الخصائص والمتطلبات الأساسية للمعلومات المحاسبية .
 - مدى استخدام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية .
 - مدى توافر المعلومات المحاسبية لا اتخاذ القرارات الإدارية
- تبعاً لاختلاف المسمى الوظيفي(رئيس مجلس إدارة ، عضو مجلس إدارة ، مدير عام ، مدير تنفيذي) .

وقد تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لأبعاد المقياس الأربعة والمجموع الكلي كما هو مبين بالجدول (10)

جدول (10)

اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA لجوانب دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات تبعاً للمسمى الوظيفي

		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
المجال الاول	Between Groups	.388	3	.129	.331	.803
	Within Groups	10.147	26	.390		
	Total	10.535	29			
المجال الثاني	Between Groups	1.475	3	.492	1.413	.261
	Within Groups	9.045	26	.348		
	Total	10.520	29			
المجال الثالث	Between Groups	.489	3	.163	.363	.780
	Within Groups	11.669	26	.449		
	Total	12.158	29			
المجال الرابع	Between Groups	1.212	3	.404	.774	.519
	Within Groups	13.567	26	.522		
	Total	14.779	29			
كل المجالات	Between Groups	.710	3	.237	.722	.548
	Within Groups	8.515	26	.327		
	Total	9.224	29			

يتضح من الجدول (10) أن قيمة ف غير دالة إحصائياً لكل المجالات حيث كان مستوى الدلالة أكبر من 0.05 ، وهذا يعني صحة الفرضية الصفرية القائلة بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في كل المجالات تبعاً لاختلاف المسمى الوظيفي.

8. الفرضية الثامنة

للتحقق من صحة الفرضية " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في كل من

- الاعتماد على القوائم المالية في الحصول على المعلومات المحاسبية .
 - الخصائص والمتطلبات الأساسية للمعلومات المحاسبية .
 - مدى استخدام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية .
 - مدى توافر المعلومات المحاسبية لا اتخاذ القرارات الإدارية
- تبعاً لاختلاف المؤهل العلمي (ثانوي ، دبلوم ، جامعي ، دراسات عليا).

وقد تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لأبعاد المقياس الأربعة والمجموع الكلي كما هو مبين بالجدول (11)

جدول (11)

اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA لجوانب دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات تبعاً لاختلاف المؤهل العلمي

		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
المجال الأول	Between Groups	1.434	3	.478	1.365	.275
	Within Groups	9.101	26	.350		
	Total	10.535	29			
المجال الثاني	Between Groups	4.362	3	1.454	6.139	.003
	Within Groups	6.158	26	.237		
	Total	10.520	29			
المجال الثالث	Between Groups	3.594	3	1.198	3.637	.026
	Within Groups	8.564	26	.329		
	Total	12.158	29			
المجال الرابع	Between Groups	5.227	3	1.742	4.743	.009
	Within Groups	9.551	26	.367		
	Total	14.779	29			
كل المجالات	Between Groups	3.577	3	1.192	5.489	.005
	Within Groups	5.647	26	.217		
	Total	9.224	29			

يتضح من الجدول (11) ما يأتي:

1. أن قيمة ف غير دالة إحصائياً للمجال الأول ، حيث كان مستوى الدلالة أكبر من 0.05 ، وهذا يعني صحة الفرضية الصفرية القائلة بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الاعتماد على القوائم المالية للحصول على المعلومات المحاسبية تبعاً لاختلاف المؤهل العلمي .
2. قيمة ف دالة إحصائياً لكل من المجال الثاني والثالث والرابع والمجموع الكلي للمجالات حيث بلغت بالترتيب (6.139 ، 3.637 ، 4.743 ، 5.489) بمستوى دلالة

(0.003 ، 0.026 ، 0.009 ، 0.005) وهي أقل من 0.05 وهذا يعني رفض الفرضية الصفرية والقبول بالفرضية البديلة أي أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في كل من الخصائص والمتطلبات الأساسية للمعلومات المحاسبية ، ومدى استخدام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية ، ومدى توافر المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات الإدارية و المجموع الكلي للمجالات تبعا لاختلاف المؤهل العلمي .

3. لتحديد مصدر واتجاه الفروق بين المؤهلات العلمية فقد تم استخدام اختبار (LSD) كما هو موضح بالجدول (12)

جدول (12)
نتائج اختبار (LSD) للدلالات البعدية الخاصة بالمجموع الكلي للمجالات حسب نوع الجمعية

نوع الجمعية	ثانوية	دبلوم	جامعي	دراسات عليا
ثانوية	1	0.004	0.001	0.06
دبلوم		1	0.776	0.094
جامعي			1	0.05
دراسات عليا				1

يتضح من الجدول (12) أن الفروق بين كل من مؤهلي الدبلوم والجامعي ومؤهل الثانوية دال احصائيا حيث بلغ مستوى الدلالة (0.004 ، 0.001) بالترتيب وهو أقل من 0.05 ولصالح مؤهلي الدبلوم والجامعي. وهذا يعني أن اصحاب مؤهلات الدبلوم والجامعي اكثر ادراكا لخصائص ومتطلبات المعلومات المحاسبية واكثر حاجة الى توفير واستخدام المعلومات المحاسبية من غيرهم من اصحاب المؤهل الثانوي.

ثالثاً : نتائج الدراسة:

توصل الباحث من خلال مناقشة نتائج الدراسة الميدانية لآراء مجموعة من متخذي القرارات في عينة من منظمات النفع العام العاملة في الكويت (جمعيات خيرية – جمعيات تعاونية – جمعيات مهنية) إلى استخلاص عدد من الاستنتاجات على النحو التالي:

أولاً: فيما يتعلق بمدى اعتماد الإدارة على القوائم المالية في الحصول على المعلومات المحاسبية:

11. بينت الدراسة أن مدى اعتماد الإدارة على القوائم المالية في الحصول على المعلومات المحاسبية كبير بنسبة اجمالية 85.7%.

12. يظهر ان هناك اهتمام باستخدام الكادر المحاسبي المتخصص المُلم بالقواعد والمعايير المحاسبية الذي يقوم بإعداد القوائم المالية، حيث حصلت هذه الفقرة على أعلى نسبة 93.4% كأعلى نسبة بين الفقرات.

13. اظهرت نتيجة الفقرة " يتم اعداد القوائم المالية كل نصف سنة أو أقل " اقل نسبة ضمن الفقرات، إلا أنها تعطي مؤشر على وجود توجه واهتمام من قبل الإدارات في الحصول على قوائم مالية محدثة وبالتالي معلومات اكثر تحديثاً.

14. أظهرت الدراسة توافر خصائص نوعية في القوائم المالية المشتقة منها المعلومات المحاسبية التي يتم الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الإدارية من قبل الإدارة في جمعيات النفع العام العاملة في الكويت.

ثانياً: فيما يتعلق بمدى توافر الخصائص والمتطلبات الأساسية الواجب توافرها في المعلومات المحاسبية:

1. بينت الدراسة أن مدى توافر الخصائص والمتطلبات الأساسية الواجب توافرها في المعلومات المحاسبية كبير بنسبة اجمالية 83.6% .

2. أظهرت الفقرة "يسهل مقارنة المعلومات المحاسبية في الجمعية مع جمعيات مماثلة اذا اقتضت الحاجة" نسبة أقل من بقية الفقرات ويشير ذلك لوجود صعوبة في مقارنة المعلومات المحاسبية بين الجمعيات المماثلة.

ثالثاً: فيما يتعلق بمدى استخدام الإدارة للمعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية:

1. بينت الدراسة أن مدى استخدام الإدارة للمعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية كبير بنسبة اجمالية 84.8% وبنسب متقاربة بين كل الفقرات.

2. بينت الدراسة ان هناك استخدام ممتاز للمعلومات المحاسبية في عمليات التخطيط والرقابة، وقرارات التوسعات والاستثمار وتقييم الموقف المالي.

رابعاً: فيما يتعلق بمدى توفر المعلومات المحاسبية اللازمة لاتخاذ القرارات الإدارية:

1. بينت الدراسة أن المعلومات المحاسبية اللازمة لاتخاذ القرارات متوفرة بشكل جيد جداً حيث بلغت النسبة الإجمالية 81.8% وبنسب متقاربة بين كل الفقرات.

2. أظهرت النتيجة ان للمعلومات المحاسبية دور في ترجيح القرار الإداري الأنسب عند اختلاف وجهات النظر.

3. أظهرت الدراسة أن منظمات النفع العام تقوم بإعداد تقارير مالية خاصة بخلاف القوائم والتقارير المالية الأساسية وهذا يعزز أيضاً من إمكانية الحصول على معلومات محاسبية إضافية لاستخدامها في اتخاذ القرارات الإدارية.

خامساً: فيما يتعلق بالفروق ذات الدلالة الإحصائية للمجالات الأربعة السابقة تبعاً للبيانات الأساسية (نوع الجمعية – عمر الجمعية – المُسمى الوظيفي – المؤهل العلمي):

1. بينت الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية للمجالين (الأول والثالث) عند مستوى 0.05 فأقل تبعاً لاختلاف نوع الجمعية.
2. بينت الدراسة أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية للمجالين (الثاني والرابع) عند مستوى 0.05 فأقل تبعاً لاختلاف نوع الجمعية وبالتحديد عند الجمعيات التعاونية والخيرية ، حيث اظهرت الدراسة ان الجمعيات التعاونية أقوى من الجمعيات الخيرية في كل من توافر الخصائص والمتطلبات الأساسية للمعلومات المحاسبية، ومدى توافر المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات الإدارية و المجموع الكلي للمجالات، وتأتي الجمعيات المهنية متأخرة في هذا الجانب.
3. بينت الدراسة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في كل المجالات تبعاً لاختلاف عمر الجمعية بالسنوات.
4. بينت الدراسة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في كل المجالات عند مستوى 0.05 فأقل تبعاً لاختلاف المسمى الوظيفي.
5. بينت الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية للمجال الأول عند مستوى 0.05 فأقل تبعاً لاختلاف المؤهل العلمي.
6. أظهرت الدراسة أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية للمجالات (الثاني والثالث والرابع) عند مستوى 0.05 فأقل تبعاً لاختلاف المؤهل العلمي، وأظهرت النتيجة أن اصحاب مؤهلات الدبلوم والجامعي اكثر ادراكا لخصائص ومتطلبات المعلومات المحاسبية واكثر حاجة الى توفير واستخدام المعلومات المحاسبية من غيرهم من اصحاب المؤهل الثانوي.

رابعاً : التوصيات:

بناءً على نتائج الدراسة من واقع تحليل تلك النتائج التي أظهرتها الدراسة، وبالرغم من أن تلك النتائج كشفت عن أن هناك دوراً واستخداماً عالياً للمعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية، إلا أنه ويقصد تحسين مستوى الأداء ورفع كفاءته وفعالية ذلك الدور في استخدام المعلومات المحاسبية، فإن الباحث يوصي بما يلي:

7. ضرورة دعم الإدارة العليا في جمعيات النفع العام لأقسام ودوائر المحاسبة وتزويدها بالكفاءات والخبرات اللازمة، والحرص على تدريب وتطوير الكادر المحاسبي، لتنفيذ الأعمال المحاسبية وتقديم تقارير وقوائم متابعة دورية لتسهيل عملية حصول الإدارة على المعلومات أولاً بأول وتسوية أي انحرافات قد تحدث.
8. ضرورة استخدام منظمات النفع العام للموازنات التخطيطية أو التقديرية لأهميتها كأداة لمساعدة الإدارة في مهمتها لاتخاذ القرارات الإدارية.
9. ضرورة التوسع في استخدام المعلومات المحاسبية في عمليات التخطيط بكافة أنواعها، ورسم السياسات المستقبلية لمنظمات النفع العام العاملة في الكويت.
10. أن تقوم منظمات النفع العام بعمل مقارنات لقوائمها المالية مع القوائم المالية لشركات أخرى تعمل في نفس المجال باستمرار، لأن ذلك يعطي تقييم أفضل لوضع الجمعية، ومن ثم العمل على تحسين ذلك الوضع من الناحية الإدارية والمالية.
11. إعداد وتأهيل متخذي القرارات الإدارية "وخصوصاً من يحملون مؤهلات أقل من الدبلوم" في مجال التحليل المالي وعقد الدورات في مجال اتخاذ القرارات ليتمكنوا من معالجة المواقف الإدارية التي تتطلب قرارات صعبة، مما يسهم في زيادة قدرة متخذي القرارات في التعامل بفاعلية مع المعلومات المحاسبية.
12. ضرورة التعرف على طبيعة المعلومات التي تحتاجها كل فئة إدارية ومراعاة اختلاف الفئات المستخدمة للمعلومات وتعدد احتياجاتهم، وكذلك توفير المعلومات اللازمة لنماذج اتخاذ القرارات وذلك لرفع كفاءة وفعالية المعلومات المحاسبية، وتحقيق أقصى استفادة منها.

المراجع

أولاً: الكتب:

- 1- أبو المكارم، وصفي، محمد، سمير، 2000 م المحاسبة المالية المدخل النظري- قياس وتقييم الأصول قصيرة الأجل ، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية.
- 2- آل آدم، يوحنا، الرزق، صالح، 2000 م، مبادئ المحاسبة – أسس وأصول علمية وعملية، دار الحاق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى عمان – الأردن.
- 3- أيوب، نادرة، 1997م، نظرية القرارات الإدارية، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن.
- 4- برهان ، محمد ، 1995 م أنظمة المعلومات الإدارية ، جامعة القدس المفتوحة ، الطبعة الأولى.
- 5- جربوع، يوسف محمود، 2001م نظرية المحاسبة، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن.
- 6- جعفر، عبد الإله، 2003 ، المحاسبة المالية مبادئ الإفصاح والقياس المحاسبي، الأردن، مكتبة الفلاح.
- 7- جمعة، أحمد، وآخرون، 2003 ، نظم المعلومات المحاسبية مدخل تطبيقي معاصر، الأردن، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع.
- 8- حسنين، عمر، 1999 م، تصميم النظام المحاسبي مع دراسة تطبيقية على البنوك التجارية وشركات التأمين، الإسكندرية.
- 9- حسين، أحمد، 2006م ، نظم المعلومات المحاسبية – الإطار الفكري والنظم التطبيقية، مكتبة الإشعاع ، الإسكندرية.
- 10- حنان، رضوان، 1998 م، تطور الفكر المحاسبي -مدخل نظرية المحاسبة، عمان، الطبعة الأولى.
- 11- الخدش، وآخرون، 2004 م، أصول المحاسبة المالية ، الجزء الأول، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر، عمان.
- 12- الدهراوي، كمال الدين، 1997 م مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية.
- 13- دهمش، نعيم، 1995 م، القوائم المالية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً، معهد الدراسات المصرفية، الطبعة الخامسة ، عمان.
- 14- الرجبي، محمد تيسير، 2004 م، المحاسبة الإدارية، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

- 15- شاهين، علي، وآخرون، 2003 م ، مبادئ المحاسبة المالية، ، الجزء الأول، الطبعة الثانية، غزة.
- 16- الصبان، سمير، جمعة، إسماعيل، 1997 م، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية.
- 17- الصحن، محمد وآخرون، 2000 م، مبادئ الإدارة، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- 18- ظاهر، أحمد ، 2002 م، المحاسبة الإدارية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
- 19- الفراء، ماجد وآخرون، 2003 م، الإدارة المفاهيم والممارسات، الطبعة الأولى، غزة.
- 20- الفضل ، مؤيد ،شعبان ،عبد الكريم ، 2003 ، المحاسبة الإدارية ودورها في ترشيد القرارات في المنشأة ، دار زهران للنشر، عمان.
- 21- الفضل، مؤيد، نور، عبد الناصر، 2002 ، المحاسبة الإدارية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان.
- 22- قاسم، عبدالرزاق، 2003 م، نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية، الطبعة الأولى، الإصدار الأول، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.
- 23- كحالة، جبرائيل، حنان، رضوان، 1996 المحاسبة الإدارية - مدخل محاسبة المسؤولية وتقييم الأداء، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، عمان.
- 24- كنعان، نواف، 1998 م، اتخاذ القرارات الإدارية بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن.
- 25- مرعي، عبد الحي، 1993 م، المعلومات المحاسبية وبحوث العمليات في اتخاذ القرارات، مؤسسة شباب الجامعة، الطبعة الأولى، الإسكندرية.
- 26- مشرفي، حسن، 1997 م، نظرية القرارات الإدارية -مدخل كمي في الإدارة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى.
- 27- مطر، محمد، 2000م، المحاسبة المالية /الدورة المحاسبية ومشاكل القياس، الطبعة الثالثة ، دار حنين، عمان.
- 28- مطر، وآخرون، 1996 م، نظرية المحاسبية واقتصاد المعلومات، عمان ، الأردن.
- 29- ياسين، سعد، 2000 م، تحليل وتصميم نظم المعلومات الإدارية، الطبعة الأولى، دار المناهج، عمان.

ثانياً: الأبحاث والدراسات:

- 1- عبد الرازق ، حارث، 1993، مدى استخدام المعلومات المحاسبية في القرارات الإدارية المتعلقة بوظيفتي التخطيط والرقابة ، رسالة ماجستير ، الجامعة الأردنية.
- 1- كحالة، جبرائيل، تحسين جودة القرارات الاستثمارية باستخدام معلومات المحاسبة الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية ، الأردن.
- 2- المجهلي، ناصر، (2008-2009)، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات، الجزائر.
- 3- النفار، حسين، 2007م، قدرة متخذي القرارات الإدارية من الاستفادة من البيانات المالية (دراسة ميدانية على المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة).

ثالثاً: الدوريات:

- 1- جربوع، يوسف، 2007، مجالات مساهمة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية في تحسين القرارات الإدارية للشركات المساهمة العامة في فلسطين – دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة في فلسطين، مجلة الجامعة الإسلامية، العدد الثاني، غزة، فلسطين.
- 2- الزبيدي، محمد علي، الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وفقاً لنشرة مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB)، مجلة المحاسب القانوني، العدد 92 .
- 3- صيام، وليد، سعادة، يوسف، 1995 م، دور البيانات المحاسبية في ترشيد قرارات الإحلال "دراسة ميدانية"، مجلة دراسات العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، المجلد 23 ، العدد1، الأردن.
- 4- العيسى، ياسين، 1991 م، أهمية المعلومات المحاسبية ومدى توفرها في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة في الأردن للمستثمرين بأسواق عمان المالية، مجلة للبحوث والدراسات، المجلد6 ، العدد2 ، الأردن.
- 5- لوندي، فهم، 2000م، مدى صلاحية المعلومات المحاسبية كأساس لترشيد القرارات، مجلة المحاسب القانوني العربي، المجلد 3، العدد 105.
- 6- مرعي، عبدالرحمن، 2006م، دور المعلومات المحاسبية التي تقدمها التقارير المرحلية في اتخاذ القرارات الاستثمارية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، العدد الثاني، دمشق، سوريا.

رابعاً: المواقع الإلكترونية:

1- صفحة صالح محمد القرا / <http://sqarra.wordpress.com>

2- موقع خير أونلاين <http://www.khaironline.net>

الملاحق

ملحق (1) الاستبانة قبل التحكيم



الجمهورية اليمنية

جامعة العلوم والتكنولوجيا

كلية التعليم المفتوح

المحترم

/ السيد

المحترمة

/ السيدة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، ،

أتشرف بأن أضع بين يديكم استبانة بعنوان (دور المعلومات المحاسبية في تحسين جودة صنع القرار في ظل الأهداف المتعارضة)، بهدف التعرف على الدور الذي تلعبه المعلومات المحاسبية في تحسين جودة صنع القرار الإداري لدى مؤسسات النفع العام والجمعيات التعاونية، وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة البكالوريوس في المحاسبة.

أملاً تكرمكم بالاطلاع على بنود هذه الاستبانة ثم وضع علامة (√) في الخانة التي تمثل وجهة نظركم، علماً بأن جميع الإجابات ستكون موضع العناية والاهتمام وسوف تقابل بسرية تامة ولن تستخدم إلا لغرض البحث العلمي.

شاكراً لكم حسن تعاونكم واهتمامكم

وتقبلوا خالص تحياتي وتقديري، ،

الباحث/

وهبي غالب الرعدي

*أولاً: البيانات الأولية

A. اسم الجمعية (اختياري):.....

الرجاء وضع علامة صح (√) في المكان المقابل للإجابة المناسبة:

B. نوع الجمعية

خيرية مهنية تعاونية

C. عمر الجمعية بالسنوات

5 سنوات فأقل 10-5 سنوات 10-15 سنة
 15-20 سنة 20 سنة فأكثر

D. المسمى الوظيفي

رئيس مجلس إدارة عضو مجلس إدارة مدير عام
 مدير تنفيذي

E. المؤهل العلمي

ثانوي فأقل دبلوم فوق الثانوي جامعي
 دراسات عليا

ثانياً: محاور الدراسة

الرجاء وضع علامة صح (✓) في المكان المقابل للإجابة المناسبة:

م	الإيضاحات	أوافق بشده	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشده
	الاعتماد على القوائم المالية في الحصول على المعلومات المحاسبية.					
1	إن إعداد القوائم المالية يساعد على استخدامها في اتخاذ القرارات الإدارية.					
2	إن الهدف من إعداد القوائم المالية هو عرضها على أعضاء مجلس الإدارة والجهات الرقابية الخارجية.					
3	يتم إعداد القوائم المالية سنوياً.					
4	يتم إعداد القوائم المالية نصف سنوي أو أقل.					
5	تعتمد الإدارة في الجمعية عند اتخاذ قراراتها وأداء وظائفها الإدارية على المعلومات المحاسبية.					
6	يعمل النظام المحاسبي في الجمعية بالطريقة اليدوية.					
7	يعمل النظام المحاسبي في الجمعية باستخدام الحاسب الآلي.					
8	يقوم بإعداد المعلومات المحاسبية في الجمعية كادر متخصص من المحاسبين لديهم المعرفة بالقواعد والمعايير المحاسبية.					
9	لدى الجمعية دليل محاسبي واضح يستخدم كمرجع لإثبات ومعالجة العمليات المحاسبية.					
10	يتم مراجعة حسابات الجمعية من قبل مراجع حسابات خارجي.					
	توافر الخصائص المطلوبة في المعلومات المحاسبية.					
11	تساعدك المعلومات المحاسبية على التوقع وبالتالي فهي تساعدك في صياغة وتصميم الخطط المستقبلية.					
12	المعلومات المحاسبية المُقدمة إليك تتصف بكونها محدثة، وسريعة الإعداد.					

					تصاك المعلومات المحاسبية اللازمة في الموعد المناسب.	13
					تتميز المعلومات المحاسبية المقدمة إليك بالمصداقية و الموضوعية وعدم التحيز.	14
					تتميز المعلومات المحاسبية المقدمة إليك بالدقة والوضوح والمرونة.	15
					تتوفر في المعلومات المحاسبية الحماية الكافية من أي اختراق غير مشروع داخل الجمعية.	16
					يسهل مقارنة المعلومات المحاسبية في الجمعية مع جمعيات مماثلة اذا اقتضت الحاجة.	17
					تتميز المعلومات المحاسبية المقدمة إليك بقابليتها للقياس.	18
					يمكنك التحقق من صحة المعلومات المحاسبية المقدمة لك.	19
					استخدام المعلومات المحاسبية من قبل المديرين في منظمات النفع العام	
					يتم اتخاذ القرارات الإدارية في الجمعية بالاستفادة من المعلومات المحاسبية.	20
					يتم الاستفادة من المعلومات المحاسبية في الجمعية عمليات التخطيط والرقابة.	21
					تساهم المعلومات المحاسبية في تصحيح وتفعيل القرارات الإدارية.	22
					تساهم المعلومات المحاسبية في تقييم الموقف المالي للجمعية.	23
					تساهم المعلومات المحاسبية في تقييم أداء الأقسام والفروع.	24
					تساهم المعلومات المحاسبية في توجيه قرارات الاستثمار.	25
					تستخدم المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرارات التوسعات في أقسام وفروع الجمعية.	26
					تستخدم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار في توسيع مجالات العمل.	27

					كفاية المعلومات المحاسبية المتوافرة للمديرين.
					28 تعتبر المعلومات المحاسبية كافية لاتخاذ القرار.
					29 يتم اتخاذ القرار بالاستعانة بأسلوب التحليل المالي.
					30 يتم إعداد تقارير مالية خاصة بالإدارة (بخلاف القوائم والتقارير المالية الأساسية).
					31 من الملاحظ ان القرار المتخذ بناء على معلومات محاسبية يكون صائباً وقوياً.
					32 عند اختلاف وجهات النظر في مرحلة اتخاذ القرار تلعب المعلومات المحاسبية دوراً هاماً في اختيار القرار الأنسب.



الجمهورية اليمنية
جامعة العلوم والتكنولوجيا
كلية التعليم المفتوح

المحترم السيد /

المحترمة السيدة /

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، ،

أتشرف بأن أضع بين يديكم استبانة بعنوان (دور المعلومات المحاسبية في تحسين جودة صنع القرار في ظل الأهداف المتعارضة)، بهدف التعرف على الدور الذي تلعبه المعلومات المحاسبية في تحسين جودة صنع القرار الإداري لدى مؤسسات النفع العام والجمعيات التعاونية، وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة البكالوريوس في المحاسبة.

أملاً تكرمكم بالاطلاع على بنود هذه الاستبانة ثم وضع علامة (√) في الخانة التي تمثل وجهة نظركم، علماً بأن جميع الإجابات ستكون موضع العناية والاهتمام وسوف تقابل بسرية تامة ولن تستخدم إلا لغرض البحث العلمي.

شاكراً لكم حسن تعاونكم واهتمامكم

وتقبلوا خالص تحياتي وتقديري، ،

الباحث/

وهبي غالب الرعدي

*أولاً: البيانات الأولية

F. اسم الجمعية (اختياري):

الرجاء وضع علامة صح (√) في المكان المناسب:

G. نوع الجمعية

خيرية مهنية تعاونية

H. عمر الجمعية بالسنوات

5 سنوات فأقل 10-5 سنوات 10-15 سنة

15-20 سنة 20 سنة فأكثر

I. المسمى الوظيفي

رئيس مجلس إدارة عضو مجلس إدارة مدير عام

مدير تنفيذي

J. المؤهل العلمي

ثانوي فأقل دبلوم فوق الثانوي جامعي

دراسات عليا

ثانياً: محاور الدراسة

الرجاء وضع علامة صح (√) في المكان المقابل للإجابة المناسبة:

المجال الأول: مدى اعتماد الإدارة على القوائم المالية في الحصول على معلومات محاسبية.

م	الفقرة	أوافق بشده	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشده
1.	القوائم المالية مصدر رئيسي للمعلومات المحاسبية المستخدمة في اتخاذ القرار الإداري.					
2.	يتم إعداد القوائم المالية كل نصف سنة أو أقل.					
3.	يتم إعداد القوائم المالية من قبل محاسبين متخصصين لديهم المعرفة بالقواعد والمعايير المحاسبية.					
4.	هناك دليل محاسبي واضح يتم استخدامه كمرجع لإثبات ومعالجة العمليات المحاسبية.					
5.	القوائم المالية المُعدة تتصف بالموثوقية.					

المجال الثاني: الخصائص والمتطلبات الأساسية الواجب توافرها في المعلومات المحاسبية لتلبية

احتياجات الإدارة.

م	الفقرة	أوافق بشده	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشده
6.	تُساعد المعلومات المحاسبية المقدمة للإدارة في صياغة وتصميم الخطط المُستقبلية.					
7.	المعلومات المحاسبية المُقدمة للإدارة تتصف بكونها محدثة.					
8.	تصل المعلومات المحاسبية اللازمة للإدارة في الوقت المناسب.					
9.	تتميز المعلومات المحاسبية المقدمة للإدارة بالموضوعية.					
10.	تتميز المعلومات المحاسبية المقدمة للإدارة بالمصداقية.					
11.	تتميز المعلومات المحاسبية المقدمة للإدارة بالدقة.					

					12. تتميز المعلومات المحاسبية المقدمة للإدارة بالوضوح.
					13. تتميز المعلومات المحاسبية المقدمة للإدارة بالمرونة
					14. تتوفر في المعلومات المحاسبية الحماية الكافية من أي اختراق غير مشروع.
					15. يسهل مقارنة المعلومات المحاسبية في الجمعية مع جمعيات مماثلة إذا اقتضت الحاجة.
					16. يمكن للإدارة التحقق من صحة المعلومات المحاسبية المقدمة لها.

المجال الثالث: مدى استخدام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار الإداري.

م	الفقرة	أوافق بشده	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشده
17.	يتم اتخاذ القرارات الإدارية بالاستفادة من المعلومات المحاسبية.					
18.	يتم الاستفادة من المعلومات المحاسبية في الجمعية في عملية التخطيط.					
19.	يتم الاستفادة من المعلومات المحاسبية في الجمعية في عملية الرقابة.					
20.	تساهم المعلومات المحاسبية في تصحيح القرارات الإدارية.					
21.	تساهم المعلومات المحاسبية في تقييم الموقف المالي.					
22.	تساهم المعلومات المحاسبية في تقييم أداء الأقسام والفروع.					
23.	تساهم المعلومات المحاسبية في توجيه قرارات الاستثمار.					
24.	تستخدم المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرارات التوسعات في أقسام وفروع الجمعية.					
25.	تستخدم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار في توسيع مجالات العمل.					

المجال الرابع: مدى توافر المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات الإدارية.

م	الفقرة	أوافق بشده	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشده
26.	المعلومات المحاسبية المقدمة للإدارة كافية لاتخاذ القرار.					
27.	توفّر المعلومات المحاسبية يساعد على اتخاذ القرار الإداري المناسب.					
28.	يتم اتخاذ القرار بالاستعانة بأسلوب التحليل المالي.					
29.	يتم إعداد تقارير مالية خاصة بالإدارة بخلاف القوائم والتقارير المالية الأساسية.					
30.	عند اختلاف وجهات النظر في مرحلة اتخاذ القرار تلعب المعلومات المحاسبية دوراً هاماً في اختيار القرار الأنسب.					

"كل الشكر والتقدير على كريم تعاونكم"